كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالمنصورة

حولية

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالمنصورة

مجلة علمية محكمة

يشرف على تحريرها

أ.د/ ناهد يوسف رزق يوسف — عميد الكلية

أ.د/ محاسن فكري عبد الخالق — وكيل الكلية

العدد الخامس والعشرون

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

للتواصل مع المجلة والاستفسارات

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير المجلة

على صفحة تواصل المجلة على موقع بنك المعرفة المصري على الرابط التالي:

https://bfsgm.journals.ekb.eg/journal/contact.us

أو البريد الإلكتروني للمجلة:

mgirlsmansoura@azhar.edu.eg

أو العنوان التالي:

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة - شارع الشيخ محمد متولي الشعراوي - عزبة الشال - المنصورة - محافظة الدقهلية - مصر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو القائمين عليها

الترقيم الدولي الموحد للطباعة

2735-5241

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني

ISSN: 2735-525X

مَزِيَّةُ الفروعِ على الأصولِ

في

الدرس النحوي والصرفي

إعداد

د. سهام إسماعيل عبد الغني الرفاعي

مدرس اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالمنصورة - جامعة الأزهر

١٤٤٥هـ- ٢٠٢٣م

مَزِيَّة الفروع على الأصول في الدرس النحوي والصرفي

سهام إسماعيل عبد الغني الرفاعي.
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة - جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: Sehamelrefaei7019@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يتناول بحث (مَزِيَّةُ الفروع على الأصول في الدرس النحوي والصرفي) الحديث عن متلازميْن من متلازمات الدرس النحوي هما (الأصل والفرع) فما ذُكر أحدهما إلا وكان مَدْعاةً للآخر، ومعلوم أن الأصل هو المميَّز والفرع ينحط عنه رتبة، لكنَّ فكرة البحث تدق جرس الالتفات إلى فروع تميَّزت على أصولها، ليس ذلك فحسب وإنما حُمِلَتْ أصولها عليها، وكان لذلك ما له من الأثر والثمرة كما سيتبين، على أن يعلم أنه ليس المقصدُ خرقَ إجماعٍ أو هدمَ قاعدةٍ وإنما فقط مجرد التنبيه إلى هذه الفروع وميْزتها. ويهدف البحث إلى: التنبيه إلى أنَّ هناك فروعًا تميَّزت على أصولها فلنعرها اهتمامًا. الوقوف على الأمور التي اعتُمد عليها في الحكم بمزيّة الفرع على أصله. إظهار قيمة المزيَّة من خلال أثرها المترتب عليها وثمرتها ما أمكن وذلك يتضح جليًا من دراسة المسائل. وقد خلص البحث إلى نتائج عدّة منها: أنه لا يعدل عن الأصل إلى الفرع في الحكم إلا لزيادة فائدة أو أفضلية تميَّز بها عليه ولا شيء في ذلك فإنه مما يدلّ على تمكنه وقوته قوة تسوّغ حمل الأصل عليه. المزيّة ليست قاصرةً على مزيّة أصل على فرع فحسب وإنما ترمي إلى أبعد من ذلك من مزيّة فرع على أصله، بل فرعٍ على فرعٍ مناظرٍ له على أصله.

الكلمات المفتاحية: مزيّة، الفروع، الأصول، الدرس النحوي، الدرس الصرفي.

The advantage of the branches over the origins in the grammatical and morphological aspect

Seham Ismail Abdelghani Elrefaey
Linguistics Department, Faculty of Islamic and Arabic Studies for girls, Al Azhar university, Egypt.
E-mail: Sehamelrefaei7019@azhar.edu.eg

Abstract:

This study deals with two of the patterns of the grammatical aspects, they are (the origin and the branch). Whenever one of them was mentioned, it is only as a reason for the other. It is known that the origin is the distinguishing and the branch followed it in rank. However, the idea of the research pays the attention to the branches that were distinct from their origins, and sometimes depend on them. Therefore, this had its impact as follows. The aim of this study was not to breach consensus or destroy a rule, but only to draw attention to these branches and their distinctiveness. The purpose of the study is to notify that there are branches that are distinguished from their origins, so, we should pay attention to them. In addition, to stand up on the matters on which it relied in the judgment by distinguishing the branch from its origin. Moreover, to demonstrate the value of privilege through its consequent impact as much as possible, and this is clearly evident from the study of issues. The research concluded several results. At first, no one can deviate from the origin to the branch in judgment except to increase a benefit or a preference that distinguish it. Hence, the branch empowerment and strength indicate that it can justify carrying the origin upon it, and there is nothing in that. Lastly, the advantage is not limited to the advantage of an origin over a branch only. Rather it aims to go further than that, in terms of the advantage of a branch over its origin, rather a branch over a branch corresponding to it over its origin.

Keywords: Advantage, Branches, Origins, Grammatical aspect, Morphological aspect.

مقدمة

الحمد لله الذي ميَّز كتابه بسمة الخلود، والصلاة والسلام على خير مَن في الوجود، نبيِّ الرحمة، ميَّزهُ ربُّه على جميع أنبيائه ورسله فقرن اسمه به في شهاد التوحيد إلى اليوم الموعود.

أما بعد

فقد أحكم النحويون بناء الدرس النحويّ والصرفيّ بمصطلحات مُتلازمة بها يلملمُ شتاتَه، ويردُّ نتائجه إلى مقدماتِه، ويستدرك بها ما نقص وفاته، من ذلك مصطلح (**الأصل والفرع**) المتلازمَيْن، فما طُرِح أصلُ إلّا ونَبَّه إلى فرعه، والعكس معلوم به كذلك.

وليس أهلُ **النحو والصرف** وحدهم من تفرّدوا بذلك من معرفة أصل القاعدة، وأصل بنية الكلمة وما طرأ عليها من تغيير بل سبقهم إليه الأصوليون الذين يُعدوّن بحق المنبع الأصيل، والركن الركين، والعمود الذي يقوم عليه الشيء، فكانت الأحكام الشرعية وما يندرج تحتها من فروع وجزئيات.

ومن بعدهم **اللغويون** حيث إرجاع الكلمة إلى جذرها اللغوي، وكذا**البلاغيون** حيث المعنى الحقيقي والمعنى المجازي.

وثنائية الأصل والفرع باعتبارها من القواعد الكلية في الدرس النحوي تستحق المتابعة والبحث، ولا تكادُ تخلو منها كتب النحو الأصول أو المتأخرة عنها فهما ضدان بينهما من اللزوم الذهني ما بينهما.

وما استوقفني فيها أن الأصل أشبه ما يكون بالتمهيد لما تفرّع عنه بعد ذلك؛ إذ فكرته أعمق وأقوى، فهو القضية الكبرى المقدمة على فرعه، وتميّزه عليه يعد أمرًا بَدهِيًّا أصالةً لما له من المقومّات ما ليس عند فرعه.

لكن أن أجدَ فرعًا قد تميز على أصله بل وحمل الأصل عليه فهذا ما أثار انتباهي، وجعلني أتساءل: ما الذي توافر في الفرع حتى امتاز عن أصله؟ بل وحُمل الأصل عليه؛ لذا عزمتُ الأمرَ وعقدتُ النيةَ، وشرعتُ في جمع ما تيسر لي من المسائل والحجج التي تَقْوى على أن تكون دليلًا مقنعًا لفكرة البحث الذي

بعنوان: (**مَزِيَّة الفروع على الأصول في الدرس النحوي والصرفي**).

على أن يُعلم أنه ليس الهدفُ من دراسة هذا البحث خرقَ إجماع أو هدم قاعدةٍ من القواعد الكلية[1] المتعارف عليها إنما مجرّد التنبيه إليه أو دق جرس الالتفات إلى أن هناك فرعًا له مزيّة على أصله فلنعره انتباهًا إذ هو أشبه بالاستثناء من سابق عليه، أو بالاحتياط من إطلاق مقولة عامة.

فمثلًا الوقوع في اللبس أمرٌ محذور والفرار منه واجب ما أمكن إذ هو الأصل، والترخّصُ فيه هو الفرع بناءً على أنّ للعرب مقصدًا من الإلباس كما أنَّ لها مقصدًا من البيان ومن هنا يمتاز الفرع على أصله بالترخص في أمر قصدته العرب بقصد الإلباس كما قصدت البيان: ومن أمثلة ذلك:

أ- تصغير الترخيم في قولنا: (حُمَيد) لـ (أحمد ومحمد ومحمود وحمّاد وحمدان ومحمدين....).

ب- تركيب (خمسة عشر) فقد قالوا فيه (خمسِيّ) ولم يعلم أهو نسبة إلى (خمسة) أم إلى (خمسة عشر)، كما نسبوا إلى عشرة وعشر من خمسة عشر: فقالوا (عَشْريّ).

ج- النسبة إلى (الزيدين) و(زيد) نسبة واحدة فقالوا: زيديّ.

د- المبنى للمجهول في مثل: (خافني زيد) فعند بناء الفعل للمجهول نقول: (خِفْتُ) بكسر الفاء وليس (خُفْتُ) التي للمعلوم حتى تتميز صيغة عن صيغة.

ومع ذلك فهذا سيبويه لم يعتبر فيه شيئًا من هذا بل حكى عن العرب ثلاثة أوجه في موضع اللبس بإطلاق من غير مراعاة للبس في قوله: " أما من قال قد بِيعَ وزينَ وهِيب وخِيف فإنه يقول خِفْنا وبِعْنا وخِفْنَ و بِعْنَ وهِبتَ يدع الكسرة على حالها ويحذف الياء؛ لأنه التقى ساكنان، وأما من ضم بإشمام إذا قال فُعِل فإنه يقول: قد بُعنا... وقد زُدتّ وكذلك جميع هذا يميلُ الفاء ليُعلِم أنَّ الياء قد حذفت فيَضُمّ، وأمال كما ضمُّواوبعدها الياء؛ لأنه أبين لفُعلَ، وأما الذين يقولون: بُوع

(١) مثل: العوض والمعوض عنه لا يجتمعان، ورتبة العامل قبل المعمول، وما كان كجزء الشيء لا يتقدم عليه. (ينظر الأشباه والنظائر ٣٠٦/١، ٢٦٢/٢).

وقول وخوفَ وهوب فإنهم يقولون: بُعْنا وخُفنا وهُبْنا وزُدْنا لا يزيدون على الضم والحذف كما لم يزد الذين قالوا: رِعْنَ وبِعْنَ على الكسر والحذف"[١].

فهذا سيبويه لم يعتبر لبسًا[٢].

وسبب اختيار الموضوع:

أنّي وجدت أعلام النحو قد أفاضوا في الدرس النحويّ والصرفيّ فيما يتعلّق بانحطاط درجة الفرع عن رتبة الأصل فقالوا[٣]: " الفرع أحطُّ رتبةً من الأصل" و " لئلا يلزم مزيَّة الفرع على الأصل" و " لأن الفرع أبدًا أضعفُ من الأصل"[٤]. و" إذ الفروعُ تنحطّ عن درجات الأصول أبدًا"[٥].

من ذلك: ما ذكره الكسائي في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[٦]، وأنها منصوبة بـ (عليكم) على أن الظرف نائبٌ عن الفعل فجاز تقديم معموله عليه مثله وردَّ ابن يعيش قوله بأنّ هذه الظروف ليست أفعالًا وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه "فهي فروع في العمل على الأفعال **والفروع أبدًا منحطة عن درجات الأصول**، فإعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز"[٧].

ومنه أيضًا قول ابن عصفور: " لما كانت الواو بمعنى (مع) في المفعول معه فرعًا عن كونها عاطفة، لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها، فلم يقدّموه على العامل وإن كان متصرّفا ولا على الفاعل فلا يقولون: " والطيالسة جاء البرد".

فلا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل- ولا أن يتوسط نحو (جاء الطيالسة والبرد)؛ **لأن الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الأصول**، والأصل: جاء

(١) الكتاب ٣٤٣/٤.
(٢) المقاصد الشافية ٢٥/٣.
(٣) حاشية الصبان ١٣١/١، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ٦١.
(٤) أسرار العربية ١٥٠.
(٥) السابق ٢٤٧.
(٦) من الآية (٢٤) من سورة النساء.
(٧) شرح المفصل ٢٨٨/١.

الطيالسة والبرد)[١].

وأخيراً ما صرَّح به الرضيّ من امتناع أن يكون للفرع مزيّة على الأصل وذلك في سياق حديثه عن امتناع جمع (فعيل) بمعنى (مفعول) جمع سلامة بقوله: " وأما امتناع جمعه على جريحات؛ فلأن (جريحًا) إذا كان مذكرًا لم يجمع جمع السلامة بالواو والنون، فلو جمع (جريح)، على (جريحات) لكان للفرع مزيّة على الأصل؛ لأن المذكر أصل والمؤنث فرع"[٢].

كما قال: " ولا يجمع باب (حمراء) بالألف والتاء فلا يقال: حمراوات؛ لأن جواز جمع المؤنث بالألف والتاء فرع جواز جمع المذكر بالواو والنون لكون المؤنث فرع المذكر، **وامتناع أن يكون للفرع مزيّة على الأصل**"[٣].

لذا أردت التنبيه إلى أن هناك فرعًا قد تميّز على أصله، وحُمل أصله عليه، وما يستتبع ذلك من أثر على الحكم النحوي والصرفي، والوقوف على ثمرة ذلك ما استطعت.

وما المانع من ألا يجري فرعٌ على أصله في جميع أحكامه خاصةً إذا لم يلزم من عدم جريانه عليه مفسدة؟، وما المانع من أن يمتاز عنه ويحمل أصله عليه؟

من أجل ذلك يَمَّمْتُ وجهي شطر هذا البحث، لكنَّني لست مدعيةً أنني أول من يخوض غمار هذه الفكرة - الأصل والفرع وما بينهما- بل وجدت أبحاثًا أخرى تحمل هذه الثنائية فتوقفت للاطلاع عليها علَّ خاطرتي سبقني إليها غيري فأحيدَ عنها بيد أنني وجدتها في جانب آخر غير ما تصبو إليه معالجتي، **من ذلك:**

(١) (نظرية الأصل والفرع في النحو العربي) د/ حسن خميس الملخ سنة ٢٠٠١م دار الشروق، وقد كانت الدراسة فيه تاريخية للأصول النحوية في ضوء نظرية الأصل والفرع.

(٢) (الأصلية والفرعية في البنية الصرفية) أ.م/ جمال محمد أحمد عوض سنة

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٠/٢.
(٢) شرح الشافية ٤٥٢/١.
(٣) السابق ٤٦٩/١.

٢٠١٢م، وكان البحث مقتصرًا على سرد مسائل صرفية، وعرض الخلاف القائم فيها بين البصريين والكوفيين من دون التطرق إلى مزيَّة أحدهما على الآخر.

(٣) (أثر المزيّة في الحكم النحوي والصرفي) دراسة تحليلية للدكتور/ حمادة محمد حسين بودي، الأستاذ المساعد في قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط العدد الرابع والعشرون للعام ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠مـ.

وقد كان جُلُّ عملِ الباحث طرقَ باب المزيّة على إطلاقها في الدرس النحوي وحكم النحويين في ذلك وإيثارهم هذا على ذاك.

(٤) (أبواب نحوية بين الأصل والفرع) دراسة وصفية تحليلية أ.م/ فاطمة محمد أحمد إبراهيم سنة ٢٠٢١م.

حيث عمدت الباحثة إلى بيان الأصل في موضوعات النحو، والفرع المحمول عليه مع ذكر الشواهد المؤيدة لذلك دون الإشارة لمزيّةٍ ما.

فجميع هذه الدراسات السابقة تتفق في التأصيل اللغوي للمصطلحَيْن ونشأتهما، وبيان الرتبة الأصلية وما حمل عليها من الفروع.

أما فكرة بحثي المراد معالجتها فإنما تتجه اتجاهًا عكسيًا وهو تميّزالفرع على أصله، بل وحمْله عليه.

فعكفت على تتبع بعض المسائل أظنها كافية بعون الله وتوفيقه لتحقيق الهدف المنشود من خلاله.

واعْتَمَدَتْ منهجيةُ البحث على توطئة قليلة للمسألة مع تصدرها بنص المزيّة، مع بيان أثر ذلك، وثمرته ما أمكن، متبعةً في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

خطة البحث

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة ومدخل وفصلين ثم الخاتمة وقائمة المصادر.

أماالمقدمة: فأودعتها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة،

ومنهجيته، ومنهجه، وخطته.

وأما المدخل: فأودعته التعريف بالمزيَّة، وكذا المصطلحيْن المتلازمَيْن (الأصل والفرع).

وأما الفصل الأول: فَضَمَّنْتُهُ مزيّةَ الفروع على الأصول في الدرس النحوي ويقع في ستة مباحث إجمالًا، و في (سبع) مسائل تفصيلًا مرتبةَ وفق ما ورد في المصادر النحوية على النحو التالي:

المبحث الأول: النكرة والمعرفة وفيه مسألة.

المبحث الثاني: الفاعل (تأنيث الفعل وتذكيره) ويتضمن مسألة.

المبحث الثالث: (إنَّ) وأخواتها ويتضمن مسألة.

المبحث الرابع: (باب الصفة المشبَّهة باسم الفاعل) وفيه مسألة.

المبحث الخامس: (حروف القسم) وفيه مسألة.

المبحث السادس: (الممنوع من الصرف) وفيه مسألتان.

وأما الفصل الآخر: فضمَّنته مزيّة الفروع على الأصول في الدرس الصرفي، وتقع في (ثلاثة) مباحث جملةَ و في (خمس) مسائل تفصيلًاعلى النحو التالي:

المبحث الأول: القلب المكاني، وفيه مسألة.

المبحث الثاني: من تقسيمات الاسم (التذكير والتأنيث) وفيه مسألة.

المبحث الثالث: (الإعلال) وفيه ثلاث مسائل.

وأما الخاتمة فبها محصّلة البحث ونتائجه، وأخيرًا الفهارس الفنية (القرآن الكريم، و الأبيات الشعرية، وثبت المصادر، وفهرس الموضوعات).

أسأل الله الصوابَ وجزيلَ الثواب؛ إنّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

مدخل

استهلَلْتُ بحثي بالرجوع إلى المعاجم العربية والكتب المتخصصة للتعريف بالمصطلحات التي اشتمل عليها عنوان البحث هي: (المزيّة، والأصل، والفرع) **وذلك على النحو التالي:**

- **أولًا:** تعريف المزيّة، وقيمتها، وأهميتها، وطرق استعمالها عند النحويين.
- **ثانيًا:** تعريف الأصل، وصوره التي يأتي عليها.
- **ثالثًا:** تعريف الفرع، والأمور المستند إليها في الحكم بمزيّته على أصله.

أولًا: تعريف المزيّة

في جمهرة اللغة يقال: مِزْتُ الشيءَ أميزُه وميّزْتُه تمييزًا إذا فصّلت بعضَه عن بعض"[(١)]، **وروى ثعلب عن ابن الأعرابي:** يقال له: عندي قفيّة ومزيّة إذا كانت له منزلة ليست لغيره"[(٢)].

و" المَزِيَّة": الفضيلة. يقال: له عليه مزيَّةٌ. ولا يُبْنى منه فِعْلٌ"[(٣)].

كذا نصّ الجوهري في صحاحه.

كما أشار ابن فارس في مقاييسه إلى معنى الأفضلية بقوله: " مَزَّ أصلان أحدهما طعم من الطعوم، والآخر يدلّ على مزيّة وفضل ... وله عليه مِزٌّ أي فضلٌ"[(٤)]. قال الشاعر:

وإنِّي امْـرُؤٌ للخَيـلِ عِنْـدِي مَزِيَّـةٌ عَلَى فَارِسِ البِرْذَوْنِ أوْ فَـارِسِ البغـلِ[(٥)]

فـ (المزيَّة) فعيلة وهي التمام والفضيلة... وهو ذو مزيّة في الحسب والشرف

---

(١) جمهرة اللغة ٨٣٠/٢ مادة (ز.م.ى).

(٢) تهذيب اللغة للأزهري ١٨٧/١٣(م.ز.ى).

(٣) الصحاح ٢٤٩٢/٦ (م.ز.ا)، وبنصها في مقاييس اللغة لابن فارس ٣١٩/٥(م.ز.ى).

(٤) مقاييس اللغة ٢٧١/٥(مزّ)

(٥) البيت من الطويل قيل لـ عمرو بن المنتفق العامري، وقيل بلا نسبة في(لسان العرب وتاج العروس (ف.ر. س)، والمقاصد الشافية ١٨١/٧).

أي ذو فضيلة والجمع مزايا مثل عطيّة وعطايا.[١].

ومما يدلُّ على بناء الفعل منها خلافًا لما ذكره الجوهري ما ذكره الزبيدي في تاج العروس من قوله: " وَتمَزَّيْتَ عَلينا يا فلان، أي تفضلت أي رأيتُ لك الفضلَ علينا، ومَزَّيتُ فلانًا: قرظتُه وفَضَّلْتُه"[٢].

نخلص من ذلك إلى أن المزيّة عند النحويين: ترجيحٌ لحكم أو وجهٍ نحوي لوجود السبب أو هي التمام والفضيلة لأمر قد تميّز على غيره بمنزلة ليست فيه.

قيمة المزية:

وتظهر قيمة المزيّة في أثرها المترتب عليها، وثمرتها ويظهر ذلك جليّا في دراسة المسائل - ما أمكن-.

مثال ذلك: (مسألة الصفة المشبهة ومزيّتها على اسم الفاعل في اطّراد إضافتها إلى الفاعل معنى) **فكان من أثر هذه المزيَّة** أن جعلت ابن جني يجيز تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول على المفعول في نحو: أطاع غُلامُه زيدًا؛ لأن المفعول من كثرة تقدمه على الفاعل صار كأنّ رتبته قبل الفاعل، وكأن الضمير عائدٌ إلى متأخر لفظًا لا رتبة[٣].

وكان من ثمرة مسألة مزيّةتأنيث العامل على تذكيره في نحو (اجتمعت أهلُ اليمامة) انسحاب الحكم به على تأنيث الفعل جوازًا فيما أتى على نظير قول العرب لا سيما والقياس إليه مصغٍ.

أهميتها وطرق استعمالها عند النحويين:

وقد حوت مؤلفات النحويين الحديث عن المزيّة لأهميتها، فعُنوا بإظهارها وإبراز دورها في الحكم النحوي مع التنويع في طرق استعمالها من ذلك:

١- دورها في إظهار **فضل فرع على أصله** سواء أكان نحويًا أم صرفيًا.

(١) المصباح المنير للفيومي ٤٦٧/٢(م.ز.ى).
(٢) تاج العروس من جواهر القاموس ٣٩/ ٥٢٩ (م.ز.و).
(٣) الخصائص ٢٩٨/١.

مثال النحوي: " مزيّة ألف التأنيث على تاء التأنيث في منع الاسم من الصرف استقلالًا"[١].

ومثال الصرفي: " مزيَّة الإعلال على التصحيح بالتخفيف نطقًا"[٢]وسواء أكان من حيث اللفظ أم المعنى، مثال اللفظ كـ " مزيّة التأنيث عن التذكير في اللفظ اختصارًا"[٣].

ومثال المعنى كـ" مزيّة الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في اطّراد إضافتها إلى الفاعل معنىً"[٤].

٢- وكما أنّ لها دورًا في إبراز مزيّة وفضل فرع على أصله فإنّها من طريق الأولى لها ما لها في إبراز فضل ومزية **أصل على فرعه**إذ هو عماد الحكم وملاكه، من ذلك ما علَّل به ابن يعيش حين أجاب عن إضمار (أنْ) عن سائر حروف النصب بأنها الأصل في العمل لشبهها بـ (أنَّ) المشددة فوجب أن يكون المضمر (أنْ) لقوتها في بابها، و(أنْ)لها ما ليس لغيرها من التصرف إذ يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها فلا يليها إلا المستقبل " **فلما كان لها من التصرف ما ذكر جعلت لها مزيَّة على أخواتها بالإضمار**"[٥].

كما مُيِّزت (واو العطف) إذ هي **الأصل**؛ حيث منع النحويون تقدم المفعول معه؛ لأن واوه (واو المعية) **فرعٌ عن الواو** العاطفة فلا يجوز التصرف بما بعدها[٦].

كذا (اسم الفاعل) لا يعمل عند البصريين من غير اعتماد إذا كان نكرة؛ لأنه فرع عن الفعل في العمل فيجب انحطاطه عنه[٧].

فهذا وغيره يشير لنا إلى أنه ليس كل فرع له مزيّة على أصله، ففكرة البحث ليست مُعمَّمة على كل الفروع المندرجة من أصولها، وإنما ندق جرس

(١) ينظر: الفصل الأول ـ المبحث السادس ـ المسألة الأولى.
(٢) ينظر: الفصل الآخر ـ المبحث الثالث ـ المسألة الأولى.
(٣) ينظر: الفصل الآخر ـ المبحث الثانى.
(٤) ينظر: الفصل الأول ـ المبحث الرابع.
(٥) شرح المفصل ٢٣١/٤.
(٦) التهذيب الوسيط في النحو ١٨٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٠/٢.
(٧) الأشباه والنظائر ٢٧٦/٢.

الانتباه إلى أن هناك فروعًا قد مُيّزت على أصولها بكذا.

٣- **أيضًا دورها في إبراز تميّز فرع على فرع آخر مناظر لها على أصلهما** من ذلك مزيّة (الجمع) وهو فرع على (التثنية) وهو فرع آخر على أصلهما وهو (المفرد) حال الإعلال تخفيفًا. كما في (عباءة وعباء) على ما سيأتي لاحقًا[١].

٤- **للمزية عند النحويين درجات وفروق**، نرى ذلك في قول ابن الورّاق عن الفعل الماضي وقد ارتقى درجة عن فعل الأمر لوقوعه موقع المضارع في الشرط لكن لم يعرب إعراب المضارع لنقصه عنه قال: " ويقع- الفعل الماضي- موقع المضارع في الشرط كقولك: إن ضربتَ ضربتُ، فهو بمنزلة إنْ تضربْ أضربْ، وفعل الأمر لا يقع هذا الموقع، فجعل للماضي مزيّة على فعل الأمر، ولم تبلغ هذه المزيّة أن توجب له الإعراب، فوجب أن يجعل الماضي حكمه بين حكم المضارع وبين فعل الأمر، فمنع الإعراب لنقصه عن المضارع، وفُضّل بحركة لمزيّته على فعل الأمر"[٢].

٥- **من طرق استعمالها أيضًا حمل باب الثلاثي**من (فَعِل) نحو عَوِر على غير الثلاثي من (افعلّ وافعالّ) نحو اعورَّ واعوارّ في عدم الإعلال[٣].

ثانيًا: تعريف الأصل

الأصل في اللغة يعني: أسفل كلِّ شيء[٤] وجمعه (أصول)، وله معان عدّة يأتي عليها منها: " ما ثبت حكمه بنفسه، وما ثبت به حكم غيره"[٥]. و"وأما الأصل فهو المحتاج إليه"[٦]، و(ما ينبني عليه غيره)[٧] سواء أكان البناء حسّيًّا كـ (الجدار)

(١) ينظر: الفصل الآخر ـ المبحث الثالث ـ المسألة الثالثة.
(٢) علل النحو ص ٣٢.
(٣) ينظر: الفصل الآخر ـ المبحث الثالث ـ المسألة الثالثة.
(٤) ينظر: الجاسوس على القاموس لأحمد فارس أفندي ص ٢١٧، والمصباح المنير (أ ص ل) ١٦١/١، والقاموس المحيط (باب اللام فصل الهمزة).
(٥) العدّة في أصول الفقه لأبي يعلى ١٧٥/١.
(٦) المحصول للرازي ٧٨/١.
(٧) مقاييس اللغة لابن فارس (أ ص ل)، التعريفات للجرجاني ص ٢٢، والتوقف على مهمات التعاريف للمناوي ص ٦٩.

للسقف[١]، أم معنويًا كـ (الفقه) المبني على أصوله[٢]، و" هو المحتاج إليه والفرع المحتاج"[٣].

وقد عرّفه الرماني بأنه: " أولُ يبنى عليه ثان"[٤].

أما في الاصطلاح: فله معان عدّة، كلٌّ بحسب فَنِّه وعلمه، فيعني **عند الأصوليين:** الطُرُق والأدلّة، والقاعدة المستمرة - نحو قولهم إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل- والقاعدة الكلية.

وعند البلاغيين: الأصل في الكلام: (الحقيقة لا المجاز)، كما يطلق في **قياس النحويين**على (المقيس عليه من كلام العرب سماعًا وقياسًا متّبعًا) وهو ما يقابل الفرع عندهم، أو القاعد الأصلية التي يستحقها الشيء، والمقابلة للقاعدة الفرعية كقولهم: (الإعراب أصلٌ في الأسماء) فاستحقاق الاسم للإعراب، من أجل اعتواره المعاني كالفاعلية والمفعولية... وهكذا[٥].

والحقيقة أنه في اصطلاح النحويين له أكثر من معنى فهذا الخليل قد استعمله في بيان (الأصل من الزيادة، في أبنية الألفاظ بقوله: " قَرَعْبَلَانَة إنما أصل بنائها قَرَعْبَل، ومثله عنكبوت إنما أصل بنائها عَنْكَب"[٦].

كما استعمله سيبويه في بيان أصل الكلمة التي فيها حذف بقوله: "وأما فمٌ فقد ذهب مِن أصله حرفان؛ لأنه كان أصلُه فَوْهٌ"[٧].

واستعمله المبرد في بيان الأصل من التقاء الهمزتين بقوله: " لا يلتقي همزتان في كلمة إلا لزم الآخرة منهما البدل والإخراج من باب الهمزة فتقول: جاءٍ كما ترى،

(١) الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع للكوراني ٢٠٣/١.
(٢) التحقيقات على شرح الجلال للورقات لأبي زكريا فضل بن عبد الله ص ٩.
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١٢٣/١.
(٤) الحدود في النحو ص ٧٣ ضمن كتاب (رسالتان في اللغة).
(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ٣٧/١.
(٦) معجم العين ٤٩/١ (مقدمة الكتاب).
(٧) الكتاب ٣٦٥/٣.

وكان الأصل: جائِئٌ فقلب لما ذكرت لك، وكذلك شاء وساء"[١].

معنى ذلك أن ماهيته ليست من طريق واحد وإنما تعارف عليه النحويون بعدّة طرق فهو أصلٌ ذو جوهر واحد، لكن لأغراض وصور يأتي عليها ويُعرف بها من ذلك:

(١) **الكثرة الغالبة، يقول ابن السراج:** " إنما القياس على الأكثر"[٢].

وقد تكون الكثرة مطلقة وقد تكون نسبية فالمطلقة تكون باستقراء عدد كاف من الظواهر يصلح لإطلاق قاعدة كاطّراد رفع الفاعل والمبتدأ ونصب المفاعيل والحال والتمييز، وما خرج عنها فقد خرج عن قياس القاعدة فحسب لا على أنه غير فصيح.

والنسبية كأن يخرج الشيء عن حده الكثير إلى حد آخر نسبيًا كما في (غير) التي أصلها صفة حال خروجها إلى حد آخر نسبيًا وهو الاستثناء فتلحق بـ (إلّا)[٣].

(٢) **أصل العلامة الإعرابية: (الحركة).**
(٣) **أو أصل الوضع كالوصفية لـ (غير)**
(٤) **أو أصل القاعدة كالإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال.**
(٥) **أو أصل الباب كـ(إنّ) وأخواتها فرع عليها.**
(٦) **أو هو التجرد من العلامة كالتذكير والتنكير.**

فكل ذلك مطروح على مائدة البحث والتناول ليكون الرابط بين قطبي الثنائي (الأصل والفرع) في الدرس النحوي والصرفي.

وليعلم من ذلك أن مفهوم الأصل أضحى مفهومًا رئيسًا في أصول النحو التي فيها القياس المبني على الأصل والفرع والجامع بينهما.

وإنما تتحقق هذه الأغراض والصور التي يأتي عليها (الأصل) ومنها الكثرة الغالبة بالاستقراء والمتابعة فإذا ما توفَّر لها ذلك كان عندنا أصلٌ ومنبعٌ استند إليه.

---

(١) المقتضب ١١٥/١.
(٢) الأصول في النحو ٣٢٥/٣.
(٣) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص ٢٢.

ولنا أن نتساءل: هل كلُّ الأصول يُحمل عليها ويُبنى، أو أن هناك شروطًا يستلزم توفّرها في هذا الأصل لحمل الفرع عليه؟

والجواب نعم له شروط وهي إجمالًا:

(١) أن يكون هذا الأصل المقيس عليه مبنيًا على **الكثرة النسبية**لغيره في الموضوع ذاته.

(٢) لا يصح القياس على **المتروك**، كما استغنت العرب عن ماض (يَذَر ويَدَع بـ ترك)، وعليه فلا يستغنى عن ماض (يزِن) لأن له (وزن)"[١].

(٣) ألا يخرج عن **سنن العربية**في تركيبها واشتقاقها.

ثالثًا: تعريف الفرع

والفرع في اللغة يطلق على معان عدة منها: ما ذكره كراع النمل[٢] في المنتخب بقوله: " ومنها الفرع: وهي التي عُملت من طرف الغُصْن"[٣].

ومنها: ما نص عليه الأزهري نقلًا عن أبي عمرو أنه: القِسْم قال: " وقال أبو عمرو: الفرعُ أيضًا: القِسْم"[٤].

ومنها: " فرع كل شيءٍ أعلاه"[٥] و " الفرع: أعلى الشيء"[٦].

وهو المقيس على القاعدة.

وهو (ما ثبت حكمه بغيره)[٧]. إذ هو " مقابل الأصل، وينبني على غيره كفروع

---

(١) الاقتراح ص ٧٣.

(٢) كراع النمل: علي بن الحسن أبو الحسن الهُنائي، كان لغويًا نحويًا من علماء مصر متقدم العصر في أيام ابن دريد، خلط المذهبين وكان إلى البصريين أميل، وصنف كتبًا في اللغة منها: (المنضّد ثم المجرّد). ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٦٧٣.

(٣) المنتخب من كلام العرب ٤٩٦.

(٤) تهذيب اللغة ٢١٥/٢(ف.ر.ع).

(٥) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ١٢٥٦/٣(ف.ر.ع).

(٦) مجمل اللغة لابن فارس ص ٧١٧.

(٧) العدّة في أصول الفقه لأبي يعلى ١٧٥/١.

الشجرة لأصلها وفروع الفقه لأصوله[١].

ويفهم مما سبق من معاني الفرع أنه في أصل استعماله أمر محسوس ومادي يؤخذ منه الطول والعَرْض لما يمكن أن يبنى عليه[٢]، فهو مأخوذ من فرع الشجرة أي غصنها، كما يلاحظ أنّ بين التعريفَ المعجمَى لمصطلحي الأصل والفرع علاقة تجاذب ومعانقة واحتياج كل منهما للآخر فافتقار الفرع إلى أصله كافتقار الغُصْن إلى جذره، وافتقار الأصل إلى فرعه كافتقار الجذر الثابت إلى ما ينبئ عنه ويعدّ امتدادًا له ويفرّع من أصله مسائلُه وفروعه.

وقد عرّفه الجرجاني اصطلاحًا بقوله: " الفرع خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يبنى على غيره"[٣].

ومن البدهيّ:

أنّ الفرع مرتبط بالأصل ارتباطًا وثيقًا إذ الأصل: ما يقاس عليه، والفرع: المقيس على القاعدة لجامع بينهما في الحكم، وعليه فيشترط في الفرع - المقيس- أن يرتبط بالمقيس عليه - الأصل- بعلةٍ تؤدي إلى تمتّع المقيس بحكم المقيس عليه، وهذه العلة تتحقق بأدنى مشابهة بين كلّ منهما.

ومن العلل التي جرت على الفرع حكم الأصل فحمل عليه:

حمل نصب وجر جمع المؤنث الصحيح في الكسر على نصب وجر جمع المذكر الصحيح في الياء لأدنى مشابهة بينهما وهي أنّ التأنيث فرع عن التذكير ولذا كان جمع الأول فرعًا على جمع الآخر، من ذلك قول أبي خيره الأعرابي حينما سُئل عن قولهم: "**استأصل الله عرقاتَهم**"[٤]. فنصبها، فخطأه السائل مع أن فتحها ممكن إلا أنّ العربَ عدلوا عن فتحها مع إمكانه حملًا للفرع على الأصل فيما لزم الأصل من الحكم وذلك أن المؤنث فرعٌ على المذكَّر فجمعه فرع على جمعه، والجمع الصحيح

(١) شرح الورقات في أصول الفقه ص ٦٧.
(٢) ومعنى الطول والعرض أنه يقال: فروع النهر وفروع الشجر. ينظر: تاج العروس ولسان العرب (ف ر ع).
(٣) التعريفات ص ١٦٦، وينظر المصباح المنير (ف ر ع).
(٤) الخصائص ٣٨٤/١.

المذكر قد استقر أنّ نصبَه محمول على جرّه فهما مشتركان في الياء فشركوا بين نصب جمع المؤنث الصحيح وجرّه في الكسر **ليجري الفرع على حكم الأصل**فلا يكون الفرع أوسع تصرفًا من أصله"[1].

وإن كان هذا من البدهيّ بمكان فما بالنا بفرع قد تميّز على أصله في الحكم وتمكّن وقوي قوةً ساغ معها حمل الأصل عليهِ، فلنعره انتباهًا ولنضعه في موازينه.

من هنا كان لا بد من طرح الأمور التي اعتمدت عليها في الحكم على تميّز الفرع على أصله، وتكمن فيما يلي:

(١) الخفة الكامنة في الفرع كـ (الإعلال) والثقل في الأصل كـ(التصحيح) نحو (سيّد وسيْود) لئلا يلزم استعمال ما فيه ياء وواو للثقل.

(٢) التخصيص ودفع الشيوع اللذان في الفرع (التعريف) والعموم والإطلاق في الأصل (التنكير).

(٣) المنع من الصرف استقلالًا كما في (ألف التأنيث) وهي الفرع عن (تائه) وهي الأصل إذا لم تكن مستقلة حال المنع وإنما دخلها علة أخرى.

(٤) الحمل على (غير الثلاثي) - وهو الفرع - في بابه وجعل (الثلاثي) وهو الأصل محمولًا عليه.

(٥) الثراء والتوسع في اللغة كما في (القلب المكاني) وهو فرع عن أصالة الترتيب الطبعي لأحرف الكلمة.

(٦) كثرة الفرع وقلة الأصل كما في (الواو)؛ إذ هي أكثر استعمالًا في القَسَم من (الباء) وهي أصل القسم. وغيرها كثير كما سيتبين في دراسة المسائل.

وإن لم يكن للفرع مزيّة على أصله، فمجرد تشبيه الأصل به مَيْزةً له في حدّ ذاته، فالفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتتشبه بها على حدّ ما ذكر ابن جني في الخصائص: " أبيات تجدها في معاني العرب كما تجدها في معاني الإعراب فمما جاء فيه ذلك **للعرب** قول ذي الرمة:

(١) المرتجل في شرح الجمل ص ٧١.

وَرَمْــلٍ كَــأَوْرَاكِ العَــذَارَى قَطَعْتُــه إذا أَلْبَسَــتْه المُظْلِــمَاتُ الحنَــادِسُ[١]

قال: " أفلا ترى ذا الرّمة كيف جعل الأصلَ فرعًا والفرعَ أصلًا، وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبّه أعجازَ النساء بكثبان الأنقاء... فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل ونظائره في هذه اللغة كثيرة"[٢].

ثم ساق أمثلة استعملها النحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى قال: " ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين، أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهًا له بالحسن الوجه"[٣].

أي شبّه اسم الفاعل مع أنه الأصل بالصفة المشبهة التي هي فرع عنه وألجأوا ذلك لكون العرب إذا شبَّهت شيئًا بشيءٍ مكَّنت ذلك الشبه لهما وعَمَرت به الحال بينهما.

من ذلك أيضًا في حمل الأصل على الفرع: حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع.**قال ابن جني:** " ألا تراهم لما حذفوا الحركات - ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ولم ينطلق - تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضًا الحروف الأصول فقالوا: لم يخشَ ولم يرمِ ولم يغزُ"[٤].

كذلك (**الاسم**) فهو أصلٌ لتنوينه والإخبار عنه وإعرابه، **والفعلوالحرف فرعان عليه**؛ لأن الفعل لا ينوّن ولا يخبر عنه بل به والحرف مبنيٌ لا معرب، فإذا ما تميّز الفرع - الفعل والحرف- بشيء ليس في الأصل - الاسم - وقد أشبههما في هذا الموضع حمل عليهما لميزتهما حينئذ، مثال ذلك أنّ الفعل لا ينوّن فإذا ما أشبهه الاسم من نحو (يزيد أو يشكر) منع الصرف، كالفعل، بل إلى أبعد من ذلك حين يشبه الاسم بالحرف وهو أصيلٌ في البناء مع أنه فرع الاسم فإذا ما أشبهه الاسم كما في (كيف وكم ومتى

(١) البيت من الطويل وهولذي الرمة في ديوانه ص ١٤٦، والحنادس جمع حندس وهو اشتداد الظلمة وفيه جلّلته بدل ألبسته وهي بمعناها.
(٢) الخصائص ١/٣٠٠، ٣٠٣.
(٣) السابق ١/٣٠٤، والأمثلة كثيرة نحو ذلك ١/٣٠٥، ٣٠٧.
(٤) الخصائص ١/٣١٠.

وأمس وأين) بنى مثله.

قال ابن عصفور: " ألا ترى أن الأسماء تحمل على الحروف فتبنى وإن كانت الأسماء قبلها؛ لأن البناء أصل في الحروف والإعراب أصل في الأسماء"[١].

فهنا حملُ الأصلِ على الفرع لميْزتهبأنَّ قوته في نفسه، وصُيِّر إليه الاسم مبنيًا رغم إعرابه بالأصالة.

وما كان من ذلك - أي من حمل الفرع على أصله وهو الطبعي، أو من حمل الأصل على الفرع وتلك ميْزته - إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على: " قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها، واتصال أجزائها وتلاحقها وتناسب أوضاعها، وأنها لم تُقْتَعَثْ اقتعاثًا[٢]، ولا هيلت هيْلًا، وأنّ واضعها عُني بها وأحسن جوارها وأمدّ بالإصابة والأصالة فيها"[٣].

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٩٩/١.
(٢) أي ليست جزافًا بل مقدّرة بقياس.
(٣) الخصائص ٣١٢/١.

الفصل الأول
مزيّةُ الفروع على الأصول في الدرس النحوي

ويقع في ستة مباحث جملةً، و في (سبع) مسائل تفصيلاً على النحو التالي:

المبحث الأول: النكرة والمعرفة وفيه (مزيّة التعريف على التنكير تخصيصًا، ودفعًا للشيوع).

المبحث الثاني: الفاعل (تأنيث الفعل وتذكيره) وفيه: مزيّة تأنيث العامل على تذكيره في: (اجتمعت أهل اليمامة) حال عودة المضاف المحذوف (بفضل المطابقة).

المبحث الثالث: (إنَّ) وأخواتها وفيه: (مزيَّة أنَّ على إنَّ في إبقاء عملها حال تخفيفها.

المبحث الرابع: (باب الصفة المشبَّهة باسم الفاعل) وفيه: مزيّة الصفة المشبهة على اسم الفاعل فى اطّراد إضافتها إلى الفاعل معنىً.

المبحث الخامس: (حرف القسم) وفيه: مزيّة واو القسم على باء القسم بكثرة الاستعمال.

المبحث السادس: (الممنوع من الصرف) وفيه مسألتان:

- الأولى: مزيّة ألف التأنيث على تاء التأنيث في منع الاسم من الصرف استقلالاً.
- والأخرى: مزيّة الممنوع من الصرف المشبه لوزن الفعل على الفعل نفسه بدخول الجار عليه فى موضع الجر

المبحث الأول
النكرة والمعرفة

المسألة الأولى: مزيّة التعريف على التنكير (تخصيصًا، ودفعًا للشيوع).

معلوم أنّ النكرة (أصل) والمعرفة (فرع) عليها، ذكر ابن الخشاب في المرتجل: "**المعرفة**: هي كل اسم خصّ الواحد من جنسه، **والنكرة**: كل اسم صلح لكل واحد من جنسه على حدّ البدل أي يصلح لذا ثم يصلح لذا إن أطلق عليه، والنكرة هي الأصل عند أهل العربية وغيرهم، والمعرفة ثانية لها وفرع عليها"[(١)].

ولكونها فرعًا:

فالنكرة (أصل) شائع عند النحويين، والمعرفة (فرع)[(٢)] ذات علامة مفتقرة إلى ما يخصصها بأنواع معلومة ومحدّدة في الدرس النحوي من الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات، والأعلام، والمحلى بـ (أل) والمضاف إلى واحد مما ذكر.

وتلك مزيّتها، أعني التخصيص بعد العموم والشيوع.

وثمرة ذلك:

دفع عمومية النكرة على الإطلاق، وإلباس النكرة العامة ثوب التخصيص سواء بوصفها نحو: جاء رجلٌ يتقي رَبَّه، أو بالإشارة إليها نحو: هذا رجلٌ حَسَنٌ الخُلُقِ، أو بالموصول وصلته كقوله تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِىٌّ﴾[(٣)]، أو بعود الضمير إليها نحو: جائَني رجلٌ فأكرمته، أو بإضافتها لما فيه أل، نحو: رجلُ الدينِ كريمُ الخلقِ.

وتلك المزيّة ليست في الأصل - التنكير- على عموم إطلاقه.

---

(١) المرتجل ص ٢٧٧.

(٢) أسرار العربية ص ٣٤١، وشرح المفصل ٥٩/١.

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة النحل.

المبحث الثاني
الفاعل (تأنيث الفعل وتذكيره)

المسألة الثانية: مزيّة تأنيث العامل على تذكيره في (اجتمعت أهل اليمامة) حال عودة المضاف (بفضل المطابقة)

ومن ذلك قول بعض العرب: اجتمعت اليمامة، والأصل: (اجتمع أهلُ اليمامة) بتذكير الفعل فلما حذفوا المضاف سعةً في كلامهم اقترن الفعل بالفاعل المؤنث فقيل: (اجتمعت اليمامة) فأجيز تأنيث الفعل؛ لأنه تجوز العبارة عن المحذوف بلفظ المؤنث المضاف إليها، **فلما أرادوا إعادة المحذوف - المضاف-** قالوا: (اجتمعت أهلُ اليمامة).

يقول سيبويه: "وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهلُ اليمامة؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعنيأهل اليمامة، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام"[(١)].

و يفهم من قوله: إنّ فيه حملًا للأصل وهو (التذكير في الفعل) على الفرع (تأنيثه) فأنّثوه لفظًا، والإخبار هو عن أهل اليمامة معنىً.

وهذا ما أشار إليه ابن جني في قوله: " فأنّث الفعل فصار اجتمعت اليمامة ثم أعيد المحذوف فأقرَّ التأنيث الذي هو للفرع بحالة فقيل اجتمعت أهل اليمامة وأيَّد ذلك ما قدّمنا ذكره من عكسهم التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع"[(٢)].

وحمل الأصل على الفرع هنا لما للفرع من مزيَّتَيْن:

الأولى: إفادة المعنى نفسه الذي عليه الأصل إذ هو منه فساواه، أي أنه تصح العبارة به عن معناه بلفظ المؤنث الذي أضفته إليه لو أسقطته هو فقلت: اجتمعت اليمامة.

(١) الكتاب ١/ ٥٣.
(٢) الخصائص ٣٠٩/١.

وقد ساق السيرافي شواهد على جواز ذلك في قوله: " أضرّت بي مرّ السنين، وآذتني هبوبُ الرياح، وذهبتْ بعضُ أصابعي، واجتمعت أهلُ اليمامة" قال: " وذلك أنك لو أسقطت المذكر فقلت: أضرّت بي السنون، وآذتني الرياح، وذهبت أصابعي، واجتمعت اليمامة، وأنت تريد ذلك المعنى لجاز"[(١)].

كما حملها على كثرة استعمال ذلك عند العرب تأنيثًا حين أدخلوا (الأهل) وتركوا (التاء) في (اجتمعت) ثابتة على ما كانت عليه[(٢)].

وجوازه - من وجهة نظري- من إضافته إلى مؤنث هو منه بخلاف ما حكم به سيبويه على نحو: ذهبَتْ عبدُ أمك بعدم حسنه في قوله: " وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعضُ أصابعه وإنّما أنّث البعض؛ لأنه أضافه إلى مؤنثٍ هو منه ولو لم يكن منه لم يؤنّثه؛ لأنه لو قال: ذهبتْ عبدُ أمِّك لم يحسن"[(٣)].

ووجهه: أنه ليس منه فجاء المعنى مختلفًا، وليس ذلك في اجتمعت اليمامة.

هذا وقد حكم السيرافي بجودة التذكير في (اجتمع أهل اليمامة وذهب بعض أصابعه) إذ التذكير الأصل لكنه حمل على فرعه وهو التأنيث جوازًا لمزيته الأولى وقد سبقت.

والمزية الأخرى: مطابقة الفعل للمضاف إليه بعد حذف فاعله (تأنيثًا) إذ كان الأصل (اجتمع اليمامة) بالتذكير خالٍ من المطابقة حال حذف المضاف في سعة الكلام.

وثمرة ذلك: انسحاب الحكم به على تأنيث الفعل جوازًا فيما أتى على نظير قول العرب لا سيما والقياس إليه مصغٍ وله قابلٌ وعنه غير متثاقل على نحو ما ساقه السيرافي من شواهد سابقة.

وطالما أنّ الفاعل مذكر مضاف إلى مؤنّث وليس جزءًا منه فلو كان هو منه نحو (ذهبتْ بعضُ أصابعه) أنّث قولًا واحدًا.

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣١٣/١.
(٢) شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٩٧/١، وشرح المفصل ٣٥٢/١.
(٣) الكتاب ٥١/١.

المبحث الثالث
(إنّ وأخواتها)

المسألة الثالثة: مزيّة (أنَّ) على(إنَّ) في إبقاء عملها تخفيفًا[١]

(أنَّ) المفتوحة فرع عن (إنَّ) المكسورة وهو ما ذهب إليه سيبويه والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، وابن مالك[٤].**يقول سيبويه:** " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي: أنّ ولكنّ وليت ولعلّ وكأنّ"[٥].

وفرعيتها إنما تتحصّل من اعتبارات كثيرة منها:

أ- أن المكسورة تفيد معنىً واحدًا وهو التوكيد، والمفتوحة تفيده وتعلّق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعًا.

ب- أن المكسورة أشبه بالفعل؛ لأنها عاملة غير معمولة كما هو أصل الفعل، والمفتوحة عاملة ومعمولة.

ج- المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة والمجرد من الزيادة أصل لما يحتاج إليها[٦].

وانطلاقًا من فرعية المفتوحة، ووفقًا للأصول والضوابط عند النحويين فالفرع لا يميّز بما ليس في أصله، وإنما يعكس الحكم أو يساويه تجوّزًا، أمَّا أن يفوقه فتلك مزيّة له يقول الصّبان في حاشيته: " وكان اللائق التسوية أو العكس لئلّا يلزم مزيَّة الفرع عن الأصل وحاصل الجواب: **أنّ الفرع قد يُمَيَّز على الأصل**

(١) في أصالة وفرعية كل منهما خلاف: فذهب سيبويه إلى أن المفتوحة فرع عن المكسورة، وذهب بعضهم: إلى العكس؛ لأن (أنَّ) مع ما بعدها في تأويل المفرد، وما بعد (إنّ) جملة والمفرد أصل التركيب، وقيل: كل واحدة أصل برأسها. ينظر: (الكتاب ١٣١/٢، والإرشاد ص ١٦٥، وشرح التحفة الوردية ص ١٤٨، وشرح التسهيل ٥/٢).

(٢) المقتضب ١٠٧/٤.

(٣) الأصول في النحو ٢٢٩/١.

(٤) شرح التسهيل ٥/١.

(٥) الكتاب ١٣١/٢.

(٦) ينظر: الجني الداني ص ٤٠٣، وهمع الهوامع ١٣٨/١.

لمعنىً فيه لا يوجد في الأصل"[1].

والميْزة هنا أنّ (أنّ) المفتوحة وهي فرعٌ عن (إنّ) المكسورة إذا خُفّفَتْ عملت كثيراً؛ لأن:

(١) طلبها لمعموليها أشد لانسباكها مع ما بعدها بمصدر تقول: بلغني أنك شاخص أي بلغني شخوصك[2].

أما المكسورة فمع أنها الأصل إلا أنها إذا خففت أهملت كثيرًا وعملت قليلًا.

يقول الأشموني: " مما يوجب مزيّتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص، فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة"[3].

(٢) ولأنها أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأنّ لفظها كلفظ (عَضَّ) مقصودًا به الماضي أو الأمر، والمكسورة لا تشبه إلّا الأمر كـ (جِدّ) لكنّ بقاءها إنما يكون على وجه يُشعر بضعفها من ناحيتين:

الأولى: جعل اسمها محذوفًا (ضمير الشأن) وتكون بذلك عاملة كلا عاملة[4]، وإلّا خرجت من القياس المعروف ولالتبست بـ (أنْ) المصدرية ولا يُعلم أهي في (علمتُ أن قام زيد) المخففة أم المصدرية؟.

والأخرى: كون خبرها جملة، وإنما قدّر اسمها ضمير الشأن؛ لأن لها ارتباطًا معنويًا مع جملتها؛ لأنها مصدرية فهي في تقدير مفرد، ولذلك قدّر هذا الضمير ليكون لها باسمها ارتباط لفظي ولاسمها بالخبر ارتباط أيضًا.

وعلى ما تقدم يمكن القول بأنه: " إذا كان من أصولهم أنّ الفرع لا يختص بما ليس في الأصل فإن الفروع قد تختص أحيانًا بأحكام ليست في الأصول **لمزيّة فيها** كـ (أنّ) المفتوحة فهي فرع المكسورة ومع ذلك إذا خفّفت أعملوها بخلاف

(١) حاشية الصبان ٤٢٩/١.
(٢) حروف المعاني للزجاجي ص ٥٦.
(٣) شرح الأشموني على الألفية ٢١٩/١.
(٤) السابق ٢١٩/٢ بتصرف يسير.

المكسورة فإنها تهمل غالبًا"[١].

وإهمال المكسورة حال تخفيفها وهي الأصل **مذهب البصريين**[٢] وقد ترتّب عليه عدم اختصاصها بالجملة الاسمية، ومن ثَمّ دخولها على الفعلية معها، كما يلزمها (لام الابتداء)؛ لئلا تشتبه حال تخفيفها بـ (إنْ) النافية في نحو قولنا: إنّ زيدٌ قائم فيلتبس المنفي بالموجب، وبدخول اللام عليها دليل واضح على أنّها المشدّدة[٣].

ومذهب الكوفيين[٤] أنّها - المكسورة- لا تخفّف ألبتة لا عاملة ولا مهملة وإنما ثنائية الوضع نافية، واللام بمعنى إلا في نحو (إن زيدٌ لمنطلق) لكنّ قولهم مردود بحكاية سيبويه: " إنْ عمرًا لمنطلق"[٥]، وقراءة[٦] الحرميين وأبي بكر: ﴿**وَإِنْ كُلًّا** لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٧].

(١) ضوابط الفكر النحوي ٣٣٠/٢.
(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ١٤٠، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩/١، والإنصاف ١٨٢/١.
(٣) البيان في شرح اللمع ١٥٨، ١٥٩، وترشيح العلل ص ١٤٥، والكافي في الإفصاح ٩٠٣/٣.
(٤) معاني القرآن للفراء ٢٩/٢، وينظر أمالي ابن الشجري ١٤٧/٣.
(٥) الكتاب ١٤٠/٢.
(٦) السبعة في القراءات ٣٣٩، والتيسير في القراءات السبع ص ١٠٣.
(٧) من الآية (١١١) من سورة هود.

المبحث الرابع
(باب الصفة المشبهة باسم الفاعل)

المسألة الرابعة: مزيّة الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في اطراد إضافتها إلى الفاعل معنىً

الصفة المشبهة فرع عن اسم الفاعل من جهتي اللفظ والمعنى، **أما من جهة اللفظ** فعلى ما ذكره الفارسي من أنّ اسم الفاعل يجري على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه، **أما هي فلا**؛ وعليه فلم تقو أن تعمل عمله فيما بعده؛ إذ ليست في معنى المضارع مثله وإنما شُبِّهت به فيما عملت فيه؛ لأنها تشبهه في التذكير، والتأنيث، ودخول (أل)، والتثنية والجمع فلما شُبهت به في ذلك شبّهت به أيضًا في العمل لذا هي فرع عنه[(١)].

وأما من جهة المعنى فلأمرين: الأول: أن اسم الفاعل بمنزلة الفعل في الدلالة على الحال الماضية والراهنة والمستقبلة تقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس أو الآن أو غدًا كما تقول: ضرب زيدٌ خالدًا أمس، ويضربه الآن أو غدًا.

أما هي فلا تعمل إلا في الحال الثابتة الراهنة[(٢)]، فلا تقول: زيدٌ حسن أمسَ ولا زيدٌ حسنٌ غدًا إنما يفعل هذا بالفعل أو باسم الفاعل.

والآخر: بَعُد الجر باسم الفاعل لبعد الجر عن الفعل ذاته، فكذا ما يشبهه[(٣)]. فلا يُضاف إلى فاعله لعلّة توهم إضافته للمفعول كما في إضافة الوصف من اللازم في نحو (زيدٌ قائمُ أبوه، أبيه) فتوهم إضافته إلى المفعول والمقصود الفاعل.

---

(١) الإيضاح ١٣٨، تقول: (حسن وحسنه وحسنان وحسنات وحسنون).
وينظر: الكافي في الإفصاح ١٠٣٤/٢

(٢) المقدمة الجزولية ١٥١، والمسألة خلافية فابن السراج في الأصول ١٥٧/١، والشلوبين في التوطئة ص ٢٤٤، وابن الأثير في البديع ٥١٥/١، قد ذهبوا إلى إفادتها الحال فقط، وأبو بكر بن طاهر أستاذ ابن خروف قال: هي صالحة للأزمنة الثلاثة، وفي الهمع ٨٠/٣ عن السيرافي أنها للماضي أبدًا.

(٣) وإن كان قد كثر وشاع وفشا قولهم: الشاتم الغلامِ والضارب الرجلِ والقاتل المجرمِ.
ينظر: الخصائص ١٨٤/١

أما هي فتضاف إلى فاعلها ويحمل عليها الأصل في ذلك-اسما الفاعل والمفعول من نحو: هذا مضروبٌ العبدِ، ومرفوعٌ القدر- إذا كانا مثلَها في الثبات نحو: (زيدٌ حسنٌ الوجهِ، نقيُّ الثَّغْرِ، طاهر العرضِ مؤدَّبُ الخدّام)[١]. يقول الفارسي: " فتقول: مررتُ بالضاربِ الرجلِ فشبَّهه بالحسن الوجه"[٢].

وعملها الإضافة أحسن وأكثر لما علَّل به سيبويه في قوله: " لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه فكان هذا أحسنَ عندهم أن يتباعدَ منه في اللفظ كما أنه ليس مثلَه في المعنى وفي قوته في الأشياء"[٣].

يعني فلما تباعدت الصفة المشبهة عن الفعل لفظًا لعدم جريانها عليه تباعدت عنه معنى أيضًا وحسُن إضافتها لما بعدها لمناسبتها الأسماء بخلاف الفعل إذ ليس فيه إضافة.

ومن هنا فقد اتضحت مزيّة الصفة المشبهة - وهي الفرع- على اسم الفاعل وهو -الأصل- في أن يحمل في إضافته إلى فاعله عليها إذا كان مثلها في الثبات.

وقد نصّ على ذلك ابن مالك وتبعه الأشموني[٤]- في قوله: "ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم إضافتها إلى الفاعل معنى"[٥].

ومما يفهم منه أن للصفة المشبهة مزيّةً على اسم الفاعل في إضافتها لفاعلها معنىً أمَّا اسم الفاعل فلا يصلح إضافته إلى فاعله من الفعل اللازم من نحو (قائم وقاعد).

وإن أجاز بعضهم استعماله كما استعملت الصفة المشبهة من نحو حَسَنُ الوجهِ فقد ساغ إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى- إن قصد الثبوت فيه- ونصب معموله إما على التمييز إن كان نكرةً، وإما على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً نحو:

(١) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٠٢، وشرح المفصل ١٠٥/٤، وأوضح المسالك ٢١٢/٣.
(٢) الإيضاح ص ١٤١.
(٣) الكتاب ١/ ١٩٤.
(٤) شرح الأشموني على الألفية ١٠٨/٤.
(٥) شرح التسهيل ٣/١.

مررت برجلٍ قائمِ الأبِ، وقائمٍ أبًا[١].

ونحو قول عبد الله بن رواحة:

تباركتَ إنيّ من عَذابكَ خَائفُ وإنيّ إليكَ تائبُ النَّفْسِ باخعُ[٢]

وهنا كثير في اللازم منه لأمن اللبس، كذلك إن تحقق أمن اللبس من فعلٍ متعدٍ عومل معاملة الصفة المشبهة من نحو: زيدٌ ظالمُ العبيد خاذلُهم، وراحمُ الأبناءِ ناصرُهم، إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وأبناءٌ راحمون ناصرون[٣].

وقول الشاعر:

ما الراحمُ القلبِ ظَلاّمًا وإنْ ظُلِمَا ولا الكريمُ بمنَّاعٍ وإنْ حُرِمَا[٤]

هذا وقد فسّر ابن جني تمكّن الفروع عنده بأنّ الصفة المشبهة في حال استعمالها هذا وهي فرع فكأنها أصل حقيقي لا فرع تشبيهيّ كما في نحو: (أنك الأسد، وكفك البحر) فلفظه حقيقة ومعناه مجازًا واتساعًا، وكان يقصد أنت كالأسد وكفك مثل البحر جودًا وكرمًا[٥].

ومن لطيف المسألة أننا نجد سيبويه قد حمل إضافتها إلى ما بعدها في نحو (زيد حَسَنٌ الوجه) على اسم الفاعل من نحو (زيد الضاربُ الرجل) في قوله: "والجر في هذا الباب من وجهين: من الباب الذي هو له وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يُستخفّ فيضاف"[٦].

مع أنّ الجرَّ الذي في اسم الفاعل - هو الأصل- جاء من تشبيههم إياه

(١) شفاء العليل ٦٤١/٢.

(٢) البيت من الطويل وهو من شواهد (شرح التسهيل ١٠٤/٣، والتصريح ٧١/٢) ولم أجده في ديوانه والشاهد: (تائب النفس) حيث أضيف اسم الفاعل إلى فاعله من الفعل اللازم (تاب).

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٠٤.

(٤) البيت من البسيط وهو غير منسوب في (شرح التسهيل ١٠٤/٣، والمساعد ٢٢٣/٢، والتصريح ٧١/٢، والشاهد (الراحمُ القلب) حيث أضيف اسم الفاعل المصوغ من الفعل المتعدي إلى فاعله لأمن اللبس.

(٥) الخصائص ١٧٩/٢ بتصرف.

(٦) الكتاب ٢٠١/١.

بالصفة المشبَّهة - وهي الفرع عنه في العمل- في جواز إضافته لما بعده وهذا يدلُّ على تمَكّن الفرع عن العرب وصار من القوة بمكان، ويمتلك مزيّة لا يقوى عليها الأصل وهي مزيَّة الثبوت فاسم الفاعل دلالته قاطعة بالتجدد والحدوث، وإن أريد به معنى الثبوت حُمل على فرعه في العمل وهي الصفة المشبهة إذ دلالتها على الثبوت قطعية.

وهذه المزيّة لها أثرها في أن جعلت ابن جني أجاز تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول على المفعول في نحو: أطاع غلامُه زيدًا؛ لأن المفعول من كثرة تقدمه على الفاعل صار كأنّ رتبته قبل الفاعل، وكأنّ الضمير عائد إلى متأخر لفظًا لارتبة[(١)].

قال: "وهذا يدلّك على تمكن الفروع عندهم حتى إن أصولها التي أعطتها حكمًا من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدَّته إليها وجعلته عَطِيّة منها فكذلك أيضًا يصير تقديم المفعول لمّا استمرّ وكثر كأنه هو الأصل وتأخير الفاعل كأنه أيضًا هو الأصل"[(٢)].

وأن سيبويه لما شبّه الضارب الرجل بالحسن الوجهِ " زاد في تمكين هذه الحال وتثبيتها عليه له بأن عاد فشبه (الحسن الوجه) بـ(الضارب الرجل) في الجر كلّ ذلك تفعله العرب وتعتقده العلماء في الأمرين؛ ليقوي تشابههما وتَعْمُر ذاتُ بينهما ولا يكونا على حَرْدٍ وتناظر غير مُجْدٍ فاعرف هذا من مذهب القوم واقتفه تصب بإذن الله تعالى"[(٣)].

(١) الخصائص ٢٩٨/١بتصرف يسير.
(٢) السابق ٢٩٧/١، ٢٩٨.
(٣) نفسه ٢٨٢/١، ٢٨٣.

المبحث الخامس
حروف القسم

المسألة الخامسة: مزيّة(واو القسم) على(باء القسم) بكثرة الاستعمال

(باء القسم) أصل حروف القسم[(١)] **وغيرها من الحروف إنما هو محمول عليها وفرع عنها ومنها (واو القسم)**، وتوجيه فرعيتها أن من معاني (الباء): الإلصاق، ومن معاني (الواو): الجمع وهو نوع من الإلصاق فلما تقارب معناهما وقع الإبدال فيهما، وقيل: أشبهت الواو لقرب المخرج[(٢)] وهو الشفتان[(٣)].

ولكون (باء القسم) الأصل تختص بأمور نصّ عليها ابن يعيش في قوله: "إنها تدخل على **المظهر والمضمر** معًا وغيرها من الحروف إنما يدخل على المظهر دون المضمر تقول: يا الله لأفعلنّ، وبك لأذهبَنَّ... ولا تقول ذلك في غيرها. لا يجوز (وكـلأفعلنّ ولا تَك)... ومنها أنها **تجامع فعل القسم فتقول:** أحلف بالله ولا تفعل ذلك في غيرها...وأنك قد تحلف على إنسان وذلك **بأن تأتي بها للاستعطاف** والتقرب إلى المخاطب فتقول: بالله إلا فعلت ولا تقول والله ولا تالله"[(٤)].

وعدم استعمال الواو فيما سبق ليس لنقص فيها وإنما لتمكن أصل الباب في ذلك كما أنها لا تستعمل مع الضمير، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها.

فلو دخلت على الضمير لأعادها إلى أصلها من الدخول إلى الظاهر كأصل وضعها نحو: أعطيتكم درهمًا فإذا أضمر المفعول قيل أعطيتكموه فترد الواو لأجل اتصال الفعل بالمضمر[(٥)]، فإذا ما أردنا إظهاره ردّت إلى أصل وضعها من اختصاصها بالاسم الظاهر.

ولم تجامع فعل القسم؛ لئلا يبطل الغرض من فرعيتها من الباء " وذلك

---

(١) معاني الحروف للرماني ص ٣٦، وترشيح العلل ص ٢٠٦، مغني اللبيب ١٢٣/١.
(٢) كشف المشكل ٣٦٦/١.
(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي ص ٢٤٠.
(٤) شرح المفصل ٢٥٧/٥، ٢٥٨.
(٥) الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ٣٤١.

أنهم لما كان قولهم: حلفت بالله محتملًا للإنشاء والإخبار عن اليمين المتقدمة جاءوا بالواو بدلًا منه لكي يخلص الكلام لعقد اليمين دون احتمال الإخبار وفي استعمال فعل القسم معه إعادة الاحتمال وفيه نقض الغرض"[١].

وتلك مزيّة الواو - لا لنقص فيها - فما فرغت منه (وكان في الأصل) صار مزيّةً لها فالأصل بمجامعته فعل القسم احتمل إنشاءً وإخبارًا، أما الفرع فبفراغه من المجامعة أفاد الإخبار قطعًا دون أي احتمال.

كذلك لا تفيد الواو استعطافًا فلا يقال: والله ولا تالله " لأن ذلك إنما يكون في القسم وليس هذا بقسم ألا ترى أنه لو كان قسمًا لافتقر إلى مقسم عليه وأن يجاب بما يجاب به الأقسام"[٢].

هذا وإن لم تنعم الواو وهي الفرع بما اختصت به (الباء) وهي الأصل فإن ما يميز الفرع وهو (الواو) كثرة استعمالها[٣].

وقلة الأصل بضرب من التأويل إذا كثرت الواو استعمالًا عن الباء.

يقول السيوطي: " باء القسم وهي الأصل أي أصلأحرفه وإن كانت الواو أكثر استعمالًا منها"[٤].

فيكثر استعمال (الواو) عن الباء في القسم كما يكثر الاستعمال في نحو: (نِعْم الرجل) عَنْ نَعِم الرجل، بفتح فكسر إذ هو أصله، ثم قلبت الفتحة كسرة فتوالت كسرتان فخففت بتسكين العين، وفي نحو(سَيِّد) عن (سَيْود) لئلا يلزم ثقلًا في الواو والياء، وكذا كثرة (استقام) في (استقوم) وهي الأصل.

(١) ترشيح العلل ص ٢٠٦.
(٢) شرح المفصل ٢٥٨/٥. يعني (بالله إلّا فعلت) تفيد الاستعطاف لا القسم أما (والله) فإنما هي قسم فقط.
(٣) العلل في ا لنحو ٩١/٥.
(٤) همع الهوامع ٤٧٧/٢، وينظر: معاني النحو للسامرائي ١٦٢/٤.

المبحث السادس
(الممنوع من الصرف)

وفيه مسألتان:

الأولى: مزيّة ألف التأنيث على تاء التأنيث في منع الاسم من الصرف استقلالاً

الأصل في التأنيث: التاء[١]، وفرعه: الألف[٢]، ذكر ابن جني: " وأما ألف التأنيث المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء التأنيث[٣]، **إلا أن لهذا الفرع مزيّةً على أصله**، حيث **يستقل** بمنع صرف الاسم بنفسه من غير احتياج سبب آخر سواء أكان معرفة كـ (رضوى[٤] وزكريا) أم نكرة[٥] كـ (ذكرى وصحراء)، مفردًا كان أم جمعًا كـ (جرحى وأنصباء) اسمًا كان أم صفة كـ (حُبْلى وحمراء)[٦]، بخلاف (تاء التأنيث) فمع أنها الأصل إلا أنها لا بد أن ينضم إليها علّة أخرى لتمنع الصرف وهي العلمية نحو: فاطمة ومريم.

واستقلال ألف التأنيث بالمنع وهي فرعٌ - معرفةً كان أو نكرةً - له علّته الناتج عنها وتكمن في أمرين:

الأول: فرعيتها من جهة المعنىوهو (مطلق التأنيث) فلكونها موضوعة للتأنيث على غير مذكّر تخرج منه منعت من الصرف لِبعدها من أصلها فـ (حمراء) على غير بناء (أحمر)، و (عطشى) على غير بناء (عطشان)[٧].

---

(١) ولذلك قدّروها دون الألف فيما هو مؤنث من الأسماء بدون علامة كـ (يد ودم وكتف وعين وأذن). ينظر: إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك لابن القيم الجوزية ٨٦٢/٢

(٢) وإن كانت المقصورة أصل الممدودة؛ إذ هي أبعد عن تقدير الانفصال من الممدودة.
ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٣٦/٣، وتوضيح المقاصد ١٤٣٠/٣

(٣) الخصائص ٢٢٨/١.

(٤) رضوى: علم على جبل بالحجاز.

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١١٩/٥.

(٦) الإيضاح ٢٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢.

(٧) المقتضب ٣٢٠/٣ بتصرف.

والآخر: من جهة اللفظوهو (لزوم الألف معها وهي مبنية للتأنيث وتأنيثها لازم فكأنه تأنيثان)[١]، وبلغ من لزومها أنهم أجروها مجرى الحرف الذي تبنى عليه الكلمة، ويجرون التأنيث بها مجرى ياء (شين)[٢].

نصّ على ذلك ابن يعيش مصرِّحًا بمزيّتها على التاء بقوله: "... فأمّا ألف التأنيث المقصورة والممدودة نحو حُبلى وبُشرى وسَكْرى وحمراء وصفراء، فإنّ كلَّ واحدة منهما مانعةٌ من الصرف **بانفرادها من غيراحتياج سبب آخر**فلا ينوّن شيء من ذلك في النكرة، فإذا لم ينصرف في النكرة، فأحرى أن لا ينصرف في المعرفة؛ لأن المانع باقٍ بعد التعريف، والتعريف مما يزيده ثقلًا... ويؤيد عندك ذلك وضوحًا أن ألف التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو: حبلى وحَبالى، وسَكرى، وسَكارى، كما تثبت الراء في حوافر.... وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو: طلحة وطلاح، ... فلما كانت الألف مختلطةبالاسم الاختلاط الذي ذكرناه كانت لها **مزية على التاء**، فصارتمشاركتها لها في التأنيث علّة ومزيّتها عليها علّة أخرى كأنه تأنيثان"[٣].

والحجة في لزوم الألف - المقصورة - أنها عوملت خامسةً في التصغير معاملة خامس أصلي فقيل في قَرْقَرى: قُرَيْقِر، كما قيل في: سفرجل: سُفَيْرِج[٤] فتحذف مثل ما يحذف، كما أن الاسم يُكسَّر عليها فنقول في جمع (حُبْلى): حبالى، و (سَكْرى): سكارى، كما نقول في (مسجد) مساجد، و (مصحف): مصاحف، ولعدم حذفها ولا بد من ثبوتها قلبت (ياءً) في (حبليات) بتحريك الياء لأنك " لو بقيتها ساكنة لانحذفت لالتقاء الساكنين فوجب قلبها ياءً ولم تقلبواوًا ليفرّق بينها وبين الألف الممدودة نحو صحراء صحراوات"[٥].

يقول سيبويه: " وإنما منعهم من صرف: دِفْلى وشَرْوى ونحوهما في النكرة -

(١) اللمع ص ١٥٢، وينظر: الأصول في النحو ٨٤/٢، والمسائل المنثورة ٢١٤ المسألة (٢٣٧)، والفوائد والقواعد ٦١١، ٦١٢.
(٢) شرح التعريف بضرورة التصريف لابن إياز ص ١٥٦ بتصرف.
(٣) شرح المفصل ١٦٨/١، ١٦٩.
(٤) شرح الأشموني ١١٩/٥ بتصرف، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢.
(٥) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١١٢/١.

أي والمعرفة- أن ألفهما حرف يُكسَّر عليه الاسم إذا قلت: حَبالى، وتدخل تاء التأنيث لمعنى يخرج منه ولا تلحق به أبدًا بناءً ببناء"[١].

ومنه يفهم أن (التاء) في - الغالب- مقدرة الانفصال يقول ابن جني: "الهاء زائدة أبدًا في تقدير الانفصال على غالب الأمر"[٢] فتسقط في التكسير نحو: مهريّة ومهار، وأثفيّة وأثاف[٣]، وقصعةوقصاع، وجَفنةوجفان[٤]، كما أنها في التصغير عوملت معاملة عجز المركب في كونه مستقلًا فاستقلت مثله ولم ينلها تغيير التصغير كما لم ينله فقيل في زجاجة: زُجَيّجَة، ودجاجة: دُجَيّجة[٥].

وتقييد انفصالها بالغالب فلكونها في غير الممنوع من الصرف قد تلزم كما في نحو (شقاوة، وعباية، ونهاية)، فالكلمات بنيت أصلًا على التأنيث وليس لها حظٌ في التذكير لكن لزومها هذا قليلٌ بالنسبة للزوم الألف[٦].

نخلص من ذلك أن مزيّة الفرع على أصله - ألف التأنيث على التاء - إنما لاستقلالها في منع الصرف الذي كان نتيجةً لأمرين:

الأول: مطلق التأنيث في أصل وضعها على غير مذكر، بخلاف التاء التي جاءت على بناء مذكّرها بإلحاق التاء نحو: جالس وجالسة، وقائم وقائمة، فإنَّما خرجت إلى التأنيث بالتاء من التذكير ولذا منعت في المعرفة فقط دون النكرة[٧] فإنها تدخل على لفظ المذكر فتنقله إلى المؤنث ولا تلزم"[٨] كما ذكر العكبري.

وعليه فهذا التأنيث لا يعتد به في منع الصرف؛ لأنه يزول بسقوط التاء.

---

(١) الكتاب ٢١٢/٣، ٢١٣.

(٢) الخصائص ١٨٨/٣.

(٣) الكتاب ٦٠٩/٣، ومُهريّة: إبل نجائب تسبق الخيل (تهذيب اللغة باب الحاء والشين)، والأثافى: جمع أثفيّة وهي أحد الأحجار الثلاثة يوضع عيها القدر للطبخ (تهذيب اللغة باب الثاء واللام).

(٤) البيان في شرح اللمع ٥٠٥/٢.

(٥) شرح الأشموني ١١٩/٥ بتصرف

(٦) الأصول في النحو ٢٤٦/٣، والمسائل البصريات ٨١٢/٢.

(٧) المقتضب ٣٢٠/٣.

(٨) اللباب ١/ ٥١١.

والآخر: لزوم الألف واستبداده بالتأثير[١] فكأنه حصل تأنيثان[٢]، ولزومه إنما هو بوضعية أصل الكلمة بدليل تكسير الكلمة عليه وعدم حذفه بخلاف التاء التي هي على الجانب الآخر في تقدير الانفصال كما أن لزومها إنما كان بالنقل إلى العلمية كـ(تاء) حمزة، فإن العلمية تمنع الحذف، والتاء في العلم مستقلٌ والعلمية ليست سببًا بل هي شرط[٣].

ولهذه المَيْزة أثرها من ناحيتين: (خاصة وعامة) **أما الخاصة** فهي انسحاب القاعدة على كل ما ختم بألف التأنيث فهو ممنوع من الصرف استقلالًا لا تبعيَّة كالمختوم بالتاء اعتمادًا على العلة المذكورة، **وأما العامة** فهي الالتفات إلى عموم القاعدة التي أقروا بها من أن الفرع لا بد أن ينحط درجة عن أصله وليس كذلك بل قد يكون له مزيّة عليه ليست فيه، فالقاعدة ليست عامة وقد تنخرم.

المسألة الأخرى من المبحث السادس:

مزيّة الممنوع من الصرف المشبه لوزن الفعل على الفعل نفسه بدخول الجار عليه فى موضع الجر

معلوم أنّ الأصل في الأسماء الصرف حتى يعرض لها شبه الفعل[٤] فينجذب إليه، وحينئذ يدخله الرفع والنصب كما يدخلان الفعل المضارع، ويسقط منه الجر والتنوين كما يسقطان من الفعل فيمنعه الصرف[٥].

وعليه فالفعل هنا أصلٌ في المنع من الصرف؛ إذ لا يُنوّن لثقله، والاسم إذا أشبهه فرعٌ عليه في المنع.

وشبه الاسم به بأن يأتي على أوزان تغلب على الفعل كما جاء على مثال (أَفْعَل) من نحو (أحمدَ وأَكرَم وأَشرف) نقول جرًا: سلّمت على أحمدَ وتنصُرَ و(تَفْعُل)

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤١٢.
(٢) المقرب ٣٥٧ وينظر: المرتجل ٨٣، وكشف المشكل ٤٢١/٢، ٤٢٦.
(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤١٢.
(٤) المُعْلم في النحو لابن الدّبّاس ٩٩، وينظر شرح المفصل ١٧١/١.
(٥) الفوائد والقواعد ٥٩٧ بتصرف.

نحو (تَنْصُر)، ويفعِل ويفعُل وتَفْعِل)[١] وغيرها: " وقد سمّوا: يزيد ويشكُر وتَغلِب ويعمُر فمنعوا الصرف فكذلك ما كان مثلها"[٢].

وهذه الكلمات تقلّ في الاسم نحو (إثْمِد، وإصْبَع، وأُبْلُم)[٣]. وتكثر وتغلب في الأفعال في أمر الثلاثي منها نحو: (اضرِب، وافهَم، واخرُج).

والزيادة في أوله تدلّ على معنى في الفعل دون الاسم كالهمزة في (أحمد)، والياء في (يزيد)، والتاء في (تنصُر) تدلّ على معنى في الفعل وهو (التكلّم والخطاب والغيبة)[٤]، ولا تدل على معنى في الاسم من نحو: (أفكَل)[٥]، و(أرمَل) بمنزلة (أذهب وأشرب)، و (أكْلُب) بمنزلة (أقتُلْ)، وإصبَع بمنزلة (اسمَع).

فهذه الكلمات لا تنصرف معرفة؛ (لأنّ المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبُعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة، حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم"[٦].

لكنّ لهذا الفرع مزيّة - في هذه الحالة - تكمن في صرف هذا العَلَم المسمّى به (أحمد) مثلًا مع نزع الضمير منه[٧]. في أنه يجرّ بالكسرة إذا أضيف أو اقترن بـ (أل) فيقال: مررت بالأحمدِ، وبأحمدِكم، فيخرج عن دائرة الممنوع لبعده عن شبه الفعل حينئذ إذ لا يتأتى ذلك في الفعل الذي هو الأصل في المنع كما أنه لا يجرّ أَصلًا **يقول الثمانيني:**

" فإن أدخلت على ما لا ينصرف ألفًا ولامًا أو أضفته إلى ما بعده بطل عنه شبه الفعل وأمن فيه التنوين فدخله الجرّ في موضع الجرّ"[٨].

---

(١) المختصر في النحو للجواليقي للدكتور/ محمد أبو المكارم قنديل ١٤٢.
(٢) شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٩١، والمقاصد الشافية ٥/٦٥٠.
(٣) أبلُم: غليظ الشفتين. ينظر لسان العرب (بلم)، والمقتضب ٣/١٨٧،
(٤) النحو الوافي ٤/ ٢٤٩، وينظر: شرح ابن عقيل ٢/٣٠٥.
(٥) أفكل: الرّعدة (جمهرة اللغة (ف ك ل).
(٦) الكتاب ٣/١٩٤.
(٧) إصلاح الخلل ٢٤١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٤٠٨.
(٨) الفوائد والقواعد ٥٩٧.

الفصل الآخر
مزيّة الفروع على الأصول في الدرس الصرفي

وتقع في (ثلاثة) مباحث جملةً، و في (خمس) مسائل تفصيلاً على النحو التالي:

المبحث الأول: القلب المكاني، وفيه:

(مزية القلب المكاني على الترتيب الأصلي للكلمة ثراءً وتوسعًا).

المبحث الثاني: من تقسيمات الاسم (التذكير والتأنيث) وفيه.

(مزية التأنيث على التذكير في اللفظ اختصارًا).

المبحث الثالث: (الإعلال) وفيه ثلاث مسائل.

الأولى: (مزيّة الإعلال على التصحيح في التخفيف نطقًا).

الثانية: (مزيّة الجمع على التثنية والإفراد في حال الإعلال تخفيفًا).

الثالثة: (مزيّة غير الثلاثي على الثلاثي في الحمل عليه في بابه).

المبحث الأول
القلب المكاني

المسألة الأولى: مزيّةِ القلب المكاني على الترتيب الأصلي للكلمة ثراءً وتوسعًا

تتمثل هذه الظاهرة اللغوية في تقديم بعض حروف الكلمة على بعض نحو (نأى - ناء) و (حمد - مدح) ويعرف ذلك عند علماء التصريف بالقلب المكاني وعند اللغويين بالاشتقاق الكبير(١).

والقلب نتيجة لتطور الاستعمال اللغوي فهو فرعٌ عن الترتيب الطبيعي للجذر الثلاثي للكلمة الذي **أصله** (الفاء - العين - اللام)، وعلى أساسه رتّب الخليل بن أحمد معجمه (العين)، وأوّل من بسط فيه القول ووضَّحه ابن جني، وقد ذكر أنّ شيخه الفارسي كان يستأنس به يسيرًا(٢).

وهو كما أشار الرضي: " تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق في المعتل والمهموز وقد جاء في غيرهما قليلًا نحو امضحلّ، واكرهفَّ في اضمحلّ واكفهرَّ"(٣).

وحتى يتحقق القلب المكاني في الكلمة لا بد من وجود شرطين: الأول: اتحاد المصدر فيهما (الأصل وهو المقلوب عنه، والفرع وهو المقلوب) كـ (يئس) و (أيس) فمصدرهما واحد وهو (اليأس)، و(نأى وناء)ومصدرهما (النأي) قال تعالى: ﴿ وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ ﴾(٤)، و ﴿أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾(٥). فإن لم يتحد فليس من القلب

(١) الراموز على الصحاح للسيد محمد بن السيد حسن ص ٤٢ بتصرف.
والاشتقاق الكبير: أخذ كلمة من كلمة مع تناسب في المعنى دون الترتيب واتفاق في الحروف الأصلية نحو جبذ من الجذب، والقمر والرقم. ينظر: التعريفات للجرجاني ص ٢٧، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص ٥٢.
(٢) من ذخائر ابن مالك في اللغة ص ٣١٦.
(٣) شرح الشافية ٢١/١.
(٤) من الآية (٨٧) من سورة يوسف.
(٥) من الآية (٨٣) من سورة الإسراء، ومن الآية (٥١) من سورة فصلت.

المكاني في شيء وإنما هو تقليب صوتي كما في (حمد يحمد حمدًا) و(مدح يمدح مدحًا) **والآخر**: اتحاد اللهجة في الكلمتين، فإن لم تتحد لم يكن فيها قلب مكاني وإنما هي لغات قوم نحو (صاعقة وصواعق وعميق عند أهل الحجاز) و (صاقعة وصواقع ومعيق عند أهل تميم).

والجذر اللغوي يأتي عليه كثير من صور القلب المكاني منها:

تقديم العين على الفاء نحو (فها) من هفا يهفو، وتقديم اللام على الفاء نحو (رَعَمْلِي) بزنة (لَفَعْلِي) مقلوبًا عن (لَعَمْرِي).

وتقديم اللام على العين نحو (سأى) بزنة (فلع) مقلوبًا عن (ساء).

وتأخير الفاء عن اللام نحو (الطّادي) مقلوب (الواطد) وأصله (الطادو) ووزنها بعد القلب (العالف). **وتقديم اللام الأولى على العين** كـ (طأمن) بزنة (فَلْعَل) مقلوب (طمأن) فعلل، قاله أبو عمرو بن العلاء، وذهب سيبويه إلى العكس فقال: " وكذلك مُطْمئنٌّ إنما هي من طأمنتُ فقلبوا الهمزة"[(١)].

كل هذا وغيره كثير في اللغة من غير ضرورة تدعو إليه، سواء أكان لغةً لقوم من العرب أم على القلب فيه على نحو ما أشار إليه أبو مسحل الأعرابي[(٢)] في غير موضع صحيحًا ومهموزًا ومعتلًا قال: " قال هذا غذاء مخرفج يُقلب ومخفرج" وهو الغذاء الحسن"[(٣)].

" ويقال: ما أبِهْتُ له ... ولا بهأت له ونراه مقلوبًا ... بمعنى ما اكترث له"[(٤)].

و" من قال: شاكِ السلاح فهو بمنزلة قولهم: جُرُف هار وهو من المحوَّل عن جهته وكان الأصل هائر من هار يهور... فلما أن قدّموا الراء وهي لام الفعل وأخّروا

(١) الكتاب ٤٦٧/٣.

(٢) أبو مسحل الأعرابي: عبد الوهاب بن حريش أبو مسحل الهمذاني النحوي اللغوي، كان عارفًا بالعربية، كوفي المذهب، وحدّث عن ابن حمزة والكسائي، صاحب كتاب النوادر، وله مع الأصمعي مناظرات في التصريف وعاش في نهاية القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجري. ينظر: إنباه الرواة ٢١٨/٢.

(٣) كتاب النوادر ص ٢٨، وينظر: ص ٥٧.

(٤) السابق ٨٧.

الواو وهي عين الفعل قالوا: هارٍ"[١].

موقف العلماء منه:

تعرض كثير من العلماء (لغويهم[٢]، ونحويهم) لظاهرة القلب المكاني وقد اختلفوا فيما بينهم **أما اللغويون** فمنهم من ذهبوا إلى أنه لا قلب في الكلمتين سواء اتحد المعنى والمصدر أم اختلفا وإنما هي لغات قومٍ درجوا على هذا النطق فهو فقط نوع من الاشتقاق الكبير عندهم.

فها هو ذا ابن سيده قد نفاه بقوله: " إن جبذ لغة في جذب وظنه أبو عبيد مقلوبًا عنه وليس بشيء"[٣].

وكذا الزبيدي في قوله: " الجبذ: الجذب لغة فيه... وليس مقلوبه"[٤].

وفي معجم متن اللغة يقول أحمد رضا: " جبذ جبذًالشيء: جذبه ومدّه فهو جابذ ولغة في جذب، وليس قلبًا لاستقلال كل حرف بتصرفه"[٥].

ومنهم من رأى القلب فيه- مع كونه لغةً- ونصّ عليه كما فعل **أبو زيد الأنصاري** حين تعرض لقول بعض بني أسد:

وَمــا ذَاكَ مِــنْ ألّا تَكُــوني حَبيبــةً وإنْ رِئَ بــالأخْلاقِ منْــكِ صُــدُودِ

فقال: " قوله رئ أراد رُؤِيَ: فقلبه ... وقوم من العرب يؤخرون الهمزة في رأى ونأى فيقولون: راء وناء فجاءت رئ على تلك اللغة"[٦].

وكما أشار أبو مسحل الأعرابي في غير موضع نحو: (ويقال: ريح سَهْوقٌ وسوهقٌ إذا نسجت العجاج ورجل سهوقٌ وسوهقٌ: كذاب"[٧].

---

(١) نفسه ٥٠٨ - ٥١٠.

(٢) العين ٩٦/٦، ومقاييس اللغة ٥٠١/١، والمحيط في اللغة ١٠٥/٢، وتهذيب اللغة ١٢٥/٥.

(٣) المحكم ٣٦٥/٧، وينظر: غريب الحديث ١٦٠/١.

(٤) تاج العروس ٣٨٠/٩(ج.ب.ذ).

(٥) معجم متن اللغة للمؤلف أحمد رضا ٤٦٦/١.

(٦) النوادر في اللغة ص ٢٢٤، وينظر ص ٢٨٥.

(٧) كتاب النوادر ص ٥٧.

كما نقل عن أبي المفضل الأعرابي: " لم يُؤَن للصلاة، بمعنى: يَئِن قال: قد أنى لك، وآن وأنا لك أن تجئ"[١].

وأما أهل التصريف فانشقوا فريقين:

فريق البصريين القائلين بوقوعه شريطة اتفاق المعنى والمصدر واتحاد اللهجة في الكلمتين، أما إن اختلفتا فإنما هما لغتان[٢].

وقد ضيقوا دائرته حصرًا في المشتقات فقطمن نحو (هار ولاث) وينفون وقوعه في الأفعال والمصادر من نحو (جذب وجبذ)؛ لأن ذلك عندهم من اللغات وليس على القلب.

وقد أبان ابن جني عن ذلك بقوله: " اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعًا أصلين ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره وإن لم يكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه ثم رأيت أيهما الأصل وأيهما الفرع فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جذب وجبذ ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه وذلك أنهما جميعًا يتصرفان تصرفًا واحدًا... فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفًا أصلًا لصاحبه"[٣].

وسبقه إليه سيبويه في قوله: " وأما جذبتُ وجبذتُ فليس فيه قلب وكل واحد منهما على حدته؛ لأن ذلك يطرد في كل معنى ويتصرف الفعل فيه"[٤].

أما فريق الكوفيينفقد وسّعوا الدائرة فشملت ما اتحدت فيه اللهجات، وما لم تتحد، ويقع عندهم في مشتقات المعاني، والمصادر، والأفعال (صحيحها ومهموزها ومعتلها).

طريقهم في ذلك طريق من سلكه من اللغويين أمثال الجوهري وابن منظور

(١) السابق ص ١٣٩.
(٢) فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال ٣٣١/٢.
(٣) الخصائص ٦٩/٢، ٧٠.
(٤) الكتاب ٣٨١/٤.

فقد ذهبوا إلى أن الأصل جذب، وجبذ مقلوب منه[١].

وأبو عبيدة أثناء حديثه عن (بيغ) قائلاً: " يتبيغ يريد يبتغي فقدّم الياء وأخَّر العين وهذا كقولهم: جبذ وجذب وما أطيبه وأيطبه ومثله في الكلام كثير"[٢].

ويفهم من انشقاق أهل التصريف أن السبب الرئيسي عند البصريين في عدمقولهم بالقلب فيما تساوي فيه التصريف هو الأصالة والفرعية **ولذا ذكروا مواضعَ**[٣] **تلمَّسُوا بها الأصل من الفرع منها:**

١- **كون أحد اللفظين أكثر استعمالًا من الآخر** فالأكثر أصلٌ للأقل نحو (لَعَمْري) فهي أكثر من (رَعَمْلِي) لذا هي الأصل[٤].

٢- **كثرة التصرف هو الأصل، والأقل هو الفرع** نحو (شوائع) فهي أكثر تصرفًا من (شواعي)؛ لأنه يقال: شاع يشيع فهو شائع، ولا يقال: شعى يشعى فهو شاعٍ.

٣- **اللفظ الذي يجرّد من الزوائد هو الأصل والمغير منه مع قبوله الزوائد فرع عنه نحو (اطمأنّ)**فرع عن (طأمن) أصل عند سيبويه قال: "وكذلك مطمئنٌ إنما هي من طَأْمَنْتُ فقلبوا الهمزة"[٥]، وإن كان الصواب العكس واختاره الجرمي وابن عصفور؛ لأن أكثر تصاريف الكلمة أتى عليه فقالوا: " اطمأنّ ويطمئنّ ومطمئنُ كما قالوا طأمن يُطأْمن فهو مُطأمن" وقالوا: "طُمأْنينة ولم يقولوا طُؤمنينة "[٦].

٤- **عدم الإعلال في أحد اللفظين**كما في (أيس) مقلوب (يئس) وهو نقيض الرجاء، فلمّا لم تعل (أيس) دلّ على أنها مقلوبة عن (يئس) وليس لنا أن نجعلها أصلًا بدعوى أن تصحيحها شاذ، لأن القلب أوسع من تصحيح المعتل وأكثر[٧].

---

(١) ينظر الصحاح ٥٦/٢، ولسان العرب ٤٧٨/٣.

(٢) غريب الحديث ١٦٠/١، وينظر: تهذيب اللغة ١٨٢/٨.

(٣) ينظر: الشافية في علم التصريف ٨/١، وشرح الشافية ٢٢/١، ٢٦، والكفاية في النحو ٩٠، ٩١، وشذا العرف ٢٢، والتطبيق الصرفي ٢٢.

(٤) الممتع في التصريف ٦١٧/٢.

(٥) الكتاب ٤٦٧/٣.

(٦) الممتع في التصريف ٦١٧/٢.

(٧) المقرب ص ٥٥٣.

وعلى إثر ما سبق فقد أبان البحث عن مساواة القلب المكاني لأصله في الاعتداد به في الميزان، فإذا حصل في الموزون قلب مكاني حصل نظيره في الميزان، كما هو الأصل تمامًا، وتلك مزيّة له.

أما عن مزيَّته على أصله فتكمن - من وجهة نظري- فيما يلي:

١- إنّ القلب المكاني كظاهرة لغوية مظهر من مظاهر **التنوع اللغوي**إذ فيه يتبادل الصوتان في اللفظ الواحد مكانيهما مع حفاظ اللفظ على دلالته ومعناه[١]. فمن قال: (سبسب) أو (بسبس) فهي المفازة، ومن قال: (شهبرة أو شهربة) فهي الكبيرة المسنة، وهكذا أما الأصل فمقصور محصور في قالب واحد وهو اختلاف المعاني تبعًا لاختلاف ترتيب الحروف وإن لم تختلف فالمعنى واحد.

وعليه فهذه الظاهرة " تتفق تمامًا مع نظرة المعاصرين إليها تلك النظرة التي تخطت مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير والتعليل"[٢].يقصد السهولة والتيسير.

كما أنه لون من **ألوان التوسع في اللغة** حيث تستعمل فيه صيغتان إحداهما أصلية والأخرى فرعية.

كما يعد إحدى الوسائل اللغوية التي أسهمت بدور فاعل في **إثراء اللغة** ورفدها بالعديد من المفردات التي تلبِّي احتياجات المتكلمين في التعبير عما يجول بخاطرهم بدلًا من الوقوف أمام أصل واحد قد يقف المتكلم أمامه - لسبب ما- عن استعماله أو التحدث به.

٢- أنه " وسيلة من **وسائل التطور اللغوي**- كالتطور الدلالي مثلًا-؛ لأن اللغة كائن حي تحيا على ألسنته المتكلمين بها وهم من الأحياء، وهي لذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن كما يتطور الكائن الحي ويتغير"[٣].

ولذا يُعدّ مَيْزة يفخر بها العرب، وقد شملها التنزيل الحكيم كما شمل الظواهر

(١) الراموز على الصحاح ٤٢.

(٢) من قضايا الخلاف الصرفي في ضوء اللغات السامية - القلب المكاني ص ٢٦٥. بحث للدكتور/ توفيق محمد صالح.

(٣) التطور البلاغي مظاهره وعلله وقوانينه د/ رمضان عبد التواب ص ٩.

اللغوية الأخرى الواردة على ألسنة العرب فشمل لغتهم واستعمالاتهم المتطورة مما يعطي بعدًا جديدًا للإعجاز القرآني، كذلك قراءاته القرآنية والحديث النبوي، وكلام العرب نظمًا ونثرًا.**من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:**

لفظ (**الطاغوت**) من قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ ﴾[1].

فأصله(طَغَيُوت) بزنة فَعَلُوت قدّمت الياء (لام الكلمة) على الغين (عين الكلمة) فصارت طَيَغوت تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصارت طاغوت بزنة (فلعوت)[2].

ولفظ **التربص** في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ ﴾[3].
يقول السمين الحلبي: " والتربُّص: الانتظار وهو مقلوب التصبر"[4].

ومن القراءات القرآنية[5] **قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان (وناء) في قوله تعالى:** ﴿ وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾[6]. من ناء ينوء إذا طاق الحمل فـ (ناء) بزنة (فلع) مقلوبة عن (نأى) بمعنى بعد أو نهض بجانبه.

ومن حديث عثمان بن عفان: " **ما تَغَنَّيْتُ ولا تمَنَّيْتُ ولا شربتُ خمرًا في جاهلية ولا إسلام**"[7]. فـ (تمَنَّيْتُ) مقلوب عن (المين) وهو الكذب بزنة تفلّعت وأصله تمَيَّنْتُ بزنة تَفَعّلْتُ.

---

(١) من الآية (٢٥٦) من سورة البقرة.
(٢) ينظر: المخصص ١٥٠/٥، ولسان العرب (ط غ و).
(٣) من الآية (٢٢٦) من سورة البقرة.
(٤) الدر المصون ٤٢٥/٢.
(٥) إعراب القراءات السبع وعللها ص ٢٢١، والحجة للقراءات السبعة للفارسي ١١٥/٥.
(٦) من الآية (٨٣) من سورة الإسراء، (٥١) فصلت.
(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٦٧/٤.

وفي الشعر كثير من ذلك: قول كثير عزه:

وكــلُّ خليــلٍ رَاءَني فَهْــو قائــلٌ من اجلِك هذا هامةُ اليـومِ أو غَـدِ[١]

فـ (راءني)بزنة (فلعني)مقلوب عن (رآني) بزنة (فعلني).

وقول القطامي:

مَا اعتـاد حُـبُّ سُـليْمى حـينَ مُعْتـاد ولا تقضَّى- بـوادي دَيْنهـا الطّـادِي[٢]

والطادي: الواطد قلب الواو فصيرّها لام الفعلثم صيرّ الواو ياء لكسرة ما قبلها.

كما ورد في نثر العرب كثيراً ومنه: (أجمحتُ عن الأمر) بزنة (أعلفت)مقلوب (أحجمت).

و(ماء لسلاس) بزنة (عفلال) مقلوب عن (سلسال).

وقولهم (ما أطيبه وأيطبه) ومثله في الكلام كثير[٣].

قال أبو مسحل الأعرابي: "... وهذا من كلامهم كثيرٌ لا يحصى[٤]، بل إنَّ له امتدادًا لنطق السالفين في عاميتنا التي درجت عليه في نحو (أنارب)، وأهبل، وجوز، ومعلقه..."[٥].

(١) البيت من بحر الطويل وهو في ديوانه ص ٤٣٤، وينظر: الكتاب ٤٦٧/٣، ولسان العرب (رأى) وهامة اليوم: يعنى سيموت اليوم أو غدًا من تأثير الشوق عليه ,

(٢) البيت من بحر البسيط في ديوانه ص ٧٨، والطادي: الثابت، والدَيْن: الدأب، والعادة، وهو من شواهد لسان العرب (ط. و. د).

(٣) غريب الحديث ١٦٠/١، وينظر تهذيب اللغة ١٨٢/٨، والممتع في التصريف ٣٣٠/٢.

(٤) كتاب النوادر ص ٥١٠.

(٥) معجم اللغة العربية المعاصر ١٩٧٥/٣.

المبحث الثاني
من تقسيمات الاسم (التذكير والتأنيث)

مزيّة التأنيث على التذكير في اللفظ اختصارًا

الاسم في لغتنا العربية بحسب الجنس نوعان (**مذكر ومؤنث**) نحو (رجل وامرأة).

والمذكّر: ما خلا من علامة التأنيث الظاهرة أو المقدرة مثل: كتاب وقمر.

والمؤنث: ما فيه علامة التأنيث الظاهرة أو المقدرة مثل فاطمة وسعاد.

هذا ولم يحتج المذكّر إلى علامة تدلّ عليه؛ لأنه الأصل[(١)] **والتأنيث فرع عليه**[(٢)]**، والدليل على أنّ المذكّر أصل أمران:**

"**أحدهما**: مَجيؤهم بـ (اسم) مذكّر يَعُمّ المذكّر والمؤنث وهو (شيء).

الثاني: أنّ المؤنث يفتقر إلى علامة ولو كان أصلًا لم يفتقر إلى علامة... ولذلك إذا انضم إلى التأنيث العلمية لم ينصرف نحو زينب... وإذا انضم إلى النكرة انصرف نحو جفنة وقصعة"[(٣)].

فكأنّ الصرف وهو (الأصل) في الكلمات أُعطى للأصل، ومَنْع الصرف وهو (الفرع) أعطى للفرع أيضًا، ولكون التأنيث فرعًا لم يكن بُدّ من علامات تدلّ عليه ومنها:

أ- التاء وتكون ساكنة في الفعل نحو: قامت هند، ومتحركة فيه نحو: تقوم، وفي الاسم نحو: صائمة.

ب- والألف (مقصورة) كـ (حبلى)، وممدودة كـ (حمراء).

ج-والكسرة من نوع الياء نحو: (إنكِ فاعلة)[(٤)].

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو ٢٨، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك ٧٣/٢، وشذا العرف ٨٥.
(٢) ينظر: أسرار العربية ص ٣٠٧.
(٣) شرح المفصل ٣٥٢/٣.
(٤) المقتضب ٣٧٤/٣، وشرح المقدمة المحسبة ٣٣٩/٢.

يقول السيوطي في الأشباه والنظائر: " الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة"، مدللًا بأننا نقول في المذكر قائم وعند إرادة التأنيث نقول: قائمة، قال: " فجئت بعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة"[(١)].

واستنادًا إلى فرعية (التأنيث) إلا أنّ لهذا الفرع مزيةً على أصله ألا وهي (الاختصار) ذلك أنَّ وضعَ أسماءَ مؤنثةٍ لكل الأسماءِ المذكّرة أمرٌ مفضٍ إلى كثرة الألفاظ وما لا نهاية له.

وثمرة هذا الاختصار: زيادة معنى التأنيث، بمعنى أنّ التذكير لم يمدّني إلا بأصل وضع اللفظ مجردًا فحسب لكونه بدون علامة بخلاف التأنيث فقد أمدّنا باللفظ وزيادة معنى التأنيث فيه وتلك مزيّتُه.

ذكر السيوطي عن ابن النحاس[(٢)] قوله: " كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكّر كما قالوا: عير وأتان، وجَدي وعَناق، وحمل ورخل، وحصان وحجر إلى غير ذلك لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذكَّر والمؤنث تارة في الصفة كضارب وضاربة وتارة في الاسم كـ (امرأ وأمرأة)... في الحقيقي و (بلد وبلدة) في غير الحقيقي... ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصًا على البيان فقال: كبش، ونعجة، وجمل، وناقة، وبلد ومدينة"[(٣)].

وإن قيل إنّ هذه علامات يُعرف بها الفرع وليست ميْزات نقول إنّ هذه العلامات هي التي ميّزته على أصله، وحُجِّم به ما كان شائعًا مطلقًا وبه اختُصر من الألفاظ مما لا يُوقف عند حصره.

(١) الأشباه والنظائر ٢٨٢/٢.

(٢) ابن النحاس: هو محمد بن إبراهيم بن محمد الإمام بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي، أخذ العربية عن ابن عمرون، وصنف شرحًا لكتاب المقرب (ت٦٩٨هـ) ينظر: بغية الوعاة ١٣/١، ١٤.

(٣) الأشباه والنظائر ٧٥/١، ٧٦، وقوله في كتابه التعليقة على المقرب ص ٥٩٦، وينظر أيضًا: المفصل في علم العربية ص ٢٤٨، ٢٤٩، والبديع في علم العربية ٤٩/٢، وجامع الدروس العربية ٩٩/١.

المبحث الثالث
(الإعلال) وفيه

المسألة الثالثة: مزيَّة الإعلال على التصحيح في التخفيف نطقًا

التصحيح أصلٌ للإعلال فقولنا مثلًا في اسم الفاعل: " صائم" أصله "صاوم" وفعله " صام" أصله " صَوَم" تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

وكما تحقّق شرط الإعلال في الفعل أُعِلّ في اسم الفاعل بالحمل عليه حيث وقعت الواو عينًا لاسم الفاعل أعلّت في فعله(١).

وهنا نجد أن الكلمةَ خفَّ ثقلها بالإعلال وهو فرع عن تصحيحها حتى إنهم قالوا: " هلا صححوا الفعل وأعلّوا الاسم؟ قيل: إن الاسم أخفّ من الفعل فكان أحملُ للثقل الذي هو التصحيح؛ لأن الإعلالَ إنما أريد به الخفّة"(٢).

يقول ابن عصفور: " ولا يجوز اللفظ بالأصل في قائم وبائع وبابهما، لا تقول قاوم ولا بايع"(٣).

ومثل ذلك أيضًا المصدر في نحو (إقامة واستقامة) والأصل: (إقْوَام واستقْوَام) فهما مصدران أعلَّ فعلاهما وذلكبنقل فتحة الواو إلى ما قبلها ثم قلبت ألفًالتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان فحذف إحداهما على خلاف بين سيبويه والأخفش فعوض عنها بالتاء فصارت (إقامة واستقامة)(٤).

وعلة عدم اللفظ بالأصل وعدم الرجوع إليه أن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله: " ألا ترى أنه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححًا"(٥).

(١) وإنما كان الإعلال في الفعل دون الاسم؛ لأن الفعل يتصرف فتدخل الحركات على حروف المدّ في تصاريف الفعل وذلك مستثقل والاسم يلزم طريقة واحدة والحركة إنما تدخل على حروف المدّ في الاسم في موضع واحد فكان أولى بالتصحيح من الفعل. ينظر: العلل في النحو لابن الورّاق ص ٣٢٦.

(٢) سفر السعادة ١٠٤/١.

(٣) الممتع في التصريف ص ٢١٨، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٨٣/٤.

(٤) الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء ٢٦٢/٢، وينظر: البديع في علم العربية ٥٩١/٢.

(٥) الخصائص ٣٤٧/٢، ٣٤٨.

وعليه: فالتصحيح هو الأصل وقد انصرف عنه العرب لثقله إلى الإعلال وهو فرعٌ عنه لما له من مزيّة التخفيف نطقًا[١].

قال ابن الحاجب في الشافية:

إعلالُهـــم تغيـــيرُ حـــرفِ العِلّـــة ليحْصُـــلَ التخفيـــفُ فَـــادْرِ العلّـــة[٢]

ولا يخفى أنّ التخفيف مقصد من مقاصد العرب، والأمثلة على ذلك كثيرة ولا سيما في باب الإبدال من نحو (سيّد، وميّت) وأصلهما (سيْود ومَيْوت)فلم يُنطق على أصلهما من التصحيح وإنما بالإعلال؛ لأنه أخفّ نطقًا[٣].

ومنها (**ميزان**) وأصله (مِوْزان) فتثقل الواو ساكنة بعد كسرة فأعلّت تخفيفًا[٤].

ومنها (**خطايا**) وبابها والأعمال الخمسة التي مرّت بها[٥].

ومنها (**إعلال مفعول**) " حيث أوثر إعلاله على تصحيحه في قوله تعالى: ﴿ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ﴾[٦]. ولم يقل مرضوة؛ لأن القرآن لم ينزل بغير الأوْلي، فإن كانت في مفعول مما عينه واو تعين الإعلال المذكور نحو (قُوى على زيد) فهو مُقْوِيٌّ عليه، وأصله مَقْوُوٌ عليه فاستثقل توالي ثلاث واوات بعد ضمة فلُجئ إلى التخفيف بالإعلال"[٧]؛ لأن المقصود به التخفيف[٨].

والاستقراء في ذلك كثير مطّرد، صحيح أن العرب تكلّمت بأحرف منها على التصحيح تنبيهًا على أصل الكلمة كما في قولهم (أجْوَدت، وأطْوَلت، واستحْوَذ،

(١) شرح الشافية ٦٦/٣.
(٢) الشافية في علم التصريف ٦٦/٢.
(٣) شرح المفصل ٤٩٧/٥ وينظر شرح ابن عقيل ٥١٩/٢.
(٤) شرح الشافية ٣٢٩/١، وشذا العرف في فن الصرف ص ١٤٣.
(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨١/٤، وينظر: أوضح المسالك ٣٢٦/٤، وشرح الأشموني ٤٩٥/٥.
(٦) الآية (٢٨) من سورة الفجر.
(٧) إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ص ١٥٥.
(٨) الممتع في التصريف ص ٢٢٢.

واسترْوح، وأطْيَب، وأخْيَلت، وأعْيلت، وأغْيَمت[1]، إلا أن ذلك لا يُنكر بجعلهم إيّاها معتلة؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد، وقد حكى أهل اللغة أغيلت المرأة وأغالت"[2].

ومن هنا فقد تميز الفرع (الإعلال) عن الأصل (التصحيح) بالتخفيف نطقًا.

المسألة الرابعة: مزيّة الجمع على التثنية والإفراد حال الإعلال تخفيفًا[3]

(المفرد) أصل للمثنى والجمع، وإذا صحَّ الأصل صحَّ الفرع بالتبعيّة، وإذا أُعِلّ أُعِلّا، لكنْ قد يتميّز فرعٌ على فرعٍ آخرقرينٍ له في رتبة الفرعية فيُحمل الأصل عليه لمَزيَّةٍ فيه.

وأقصد بالفرع المميَّز هنا (الجمع) والمميَّز عليه نظيره (المثنى) وكذا أصلهما وهو (المفرد).

فالأصل في الكلمات المعلَّة من نحو (عَبَاءَة، وصَلَاءَة، وعَظَاءة): (عباية، وصلاية، وعظاية) بالتصحيح لا الإعلال، ولزوم الياء فيها كلزومها في نحو (نهاية وعناية)؛ لأن التاء فيها ليست على نية الانفصال وإنما بنيت عليها الكلمة وجرى الإعراب عليها، وبالتالي قويت الياء ببعدها عن الطرف وعليه فلا إعلال ولا همز ويقتصر على التصحيح دون الإعلال[4].

غير أنهم أعلّوا فقالوا: (عباءة وصلاءَة وعظاءَه) فقلبت الياء همزة وجوبًا لتطرفها تطرفًا حكميًا إثر ألف زائدة[5].

وهذا الإعلال إنما جاء بحمل الأصل (المفرد) على الفرع (الجمع) فهو مبنيٌّ عليه ولذا أعلّ[6] كإعلاله إذ قالوا في جمعَيْ عباءة (عَبَاء) وصلاءة (صَلَاء) وهكذا فلزمهم

(١) السابق ص ٣١١.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٤١/٥. وينظر: إصلاح المنطق ص ٢٧٢.
(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٣٠٩/٣، وشرح الشافية لابن الحاجب ١٧٦/٣، وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ص ١٠٣، ١٠٤، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٠٩٠/١٠.
(٤) سر صناعة الإعراب ٩٤/١.
(٥) المفتاح في الصرف للجرجاني ص ٩٥.
(٦) الغرّة المخفية ٧٦٤.

إعلال الياء في المفرد (عباية) لوقوعها طرفًا ثم أدخلوا الهاء تأنيثًا وقد انقلبت اللام همزة فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها[١].

وقد علَّل الخليل -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- **لذلك حين سأله سيبويه:** "وسألته عن قولهم: صلاءَة، وعباءة، وعظاءة؟ فقال: إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صلاءٌ، وعظاءٌ، وعبَاءٌ كما قالوا: مسنيّة ومرضيّة حيث جاءتا على مرضيّ ومسْنيّ وإنما ألحقت الهاء آخرًا حرفًا يُعرَّى منها ويلزمه الإعراب فلم تقو قوة ما الهاء فيه على أن لا تفارقه، وأما من قال: صلاية وعباية فإنه لم يجئ بالواحد على الصلاء والعباء"[٢].

فمما يفهم من قول سيبويهأن الهمزة في (عَبَاء وصلاء) وإن كانت الياء في أصلها حرف الإعراب إلا أنّها لم تجرى مجرى النهاية؛ لأن الهاء لحقتها بعد أن وجب فيها الهمز واستقر[٣] فجرت مجرى الهاء في (مسنية[٤]، ومرضيّة) التي قُلب فيها الواوان ياءيْن وإن لم تقعا طرفًا إذ القاعدة ألا يكون هذا الحكم إلا في المتطرفين لكن قدّر أن التاء دخلت على الكلمة مقلوبة فتركت على حالها[٥].

وإن كان الظاهر لنا أن المَيْزة هنا لفرع وهو (الجمع) على فرع آخر نظيرٍ له وهو (المثنى)من دون الأصل وهو (المفرد) إلا أن المسألة- من وجهة نظري- لم تقتصر على مزيّة فرع على فرع وإنما تجاوزتها إلى الأصل أيضًا، فامتاز الفرع (الجمع) عن الأصل (المفرد) بالتخفيف المترتب على الإعلال، فحُمل الأصل عليه، **قال ابن مالك:** ".... بناء عباءةٍ على عَبَاءٍ"[٦]. وذلك لما بينهما من مقاربات باعدت المثنى عن أصله قليلًا ووطّدت وقرَّبت الجمع به من ذلك:

الناحية الإعرابية: فحرف إعراب المفرد هو هو حرف إعراب الجمع كما في نحو (قصر وقصور) رفعًا ونصبًا وجرًّا وليس ذلك في التثنية إنما هو (قصران

(١) الأصول في النحو ٢٤٦/٣.
(٢) الكتاب ٣٨٧/٤.
(٣) شرح التصريف للثمانيني ص ٣٣١.
(٤) مسنيّة: من سناها الغيث يسنوها فهي مسنوّة ومسنيَّة يعني سقاها. المخصص ٤٢٧/٤ باب تثنية المقصور.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٤٩٦/٥، والكناش لأبي الفداء ٢٩٤/٢، والمقاصد الشافية ٢٥/٩.
(٦) إيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٣٥.

وقصريْن).

كذلك نجد الواحد تختلف معانية كاختلاف معاني الجمع ولا نجد ذلك إذاثنيت فليس هناك اثنان أكثر من اثنين بخلاف الجماعة فقد تكونأكثر من جماعة أخرى وهكذا.

أيضًا في اسم الإشارة (هذا) على إفراده مبني ثم في التثنية (هذان) أعرب على لفظ معرب ثم لما صاروا للجمع (هؤلاء) عادوا للبناء[١].

المسألة الخامسة: مزيّة غير الثلاثي على الثلاثي في الحمل عليه في بابه

لا تعلّ الواو والياء بقلبهما ألفًا إذا وقعتا عينًا لِفعلٍ ماضٍ على وزن (فَعِل) الذي الوصف منه على (أَفْعَل) نحو: عَوِر، وحَوِل، وسَوِد، وهَيِف[٢]، وغَيِد[٣]؛ لأنهما في معنى ما لا بدّ من صحّة الواو والياء فيه رغم توفّر شرط إعلالهما، وعلة تصحيح الواو والياء هنا أن كلًّا منهما **ليس أصلاً في بابه من الألوان والعيوب الظاهرة، إنما الأصل منهما باب (افعلّ وافعالّ) اللذان هما فرع عن (فَعِل).**

وقد علَّل ابن يعيش ذلك بقوله: " لأنّ عَوِر في معنى اعوَرّ فلما كان (اعْوَرّ) لا بد له من الصّحة لسكون ما قبل الواو صحّت العين في عوِر وحوِل وصيِد فصارت صحّة العين في عوِر أمارة على أنه في معنى (اعوَرّ) ولو لم ترد هذا المعنى لأعللته"[٤].

كما علّل ابن عصفور صحّة الصيغتين بخوف الالتباس حيث قال: "وإنما لم تعلّ؛ لأنك لو أعللت (ابْيَضَّ، واعْوَرّ لقلت: (باضّ وعارّ) فيلتبس بـ (فاعل) وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلهما، وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن وتقلب الواو والياء ألفًا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ، وكذلك لو أعللت ابْيَاضّ واعْوَارّ للزمك أن تقول (باضّ وعارّ) فيلتبس بـ (فاعل) وذلك أنك إذا

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٩٦/١ بتصرف.
(٢) الهيف: ضمور البطن ودقة الخِصْر. العين ٩٦/٤ باب الهاء والياء وما بعدهما.
(٣) غَيد: نعومته الجسم. جمهرة اللغة ١٠٥٩/٢ (دغواي)
(٤) شرح المفصل ٤٤٧/٥، وينظر: المنصف ٣٠٤/١، ٣٠٥.

فعلت بهما ما فعلت بـ افعلّ التقى ساكنان ألف (افعالّ) والألف المبدلة فتحذف إحداهما فيصير اللفظ باضّ وعارّ"[١]. فتختلف الصيغة بالكلية.

وعليه فقد امتاز (افعلّ وافعالّ) - وهما فرعان - عن (فعِل) - وهي الأصل- بعدم الإعلال في نحو (اعوُرّ واحْوَلّ واهيَفّ واسوَدّ وابياضّ واسوادّ.... فحمل الأصل عليه في التصحيح ولم يعلّ، فأجرى الثلاثي (فعِل) (الأصل) مجرى ذي الزيادة افعلّ وافعالّ (الفرع) في التصحيح تنبيهًا على أصالة الفرع في المعنى المذكور كما حمل (الفرع) - ذو الزيادة- على (الأصل) - الثلاثي - في التصحيح؛ إذ لا ثلاثي معلّ هنا، فليس لـ " افعلّ وافعالّ ما يحملان عليه في الإعلال"[٢].

(١) الممتع الكبير في التصريف ص ٣١٢، وينظر: شرح ابن عقيل ٥٢٦/٢.
(٢) السابق ص ٣١٢. وينظر شرح الشافية ٩٨/٣.

خاتمةُ البحث

الحمد لله في الأولى والآخرة، بنعمته تتمُّ الصالحات، وبكرمه يعفو عن الزلّات، اللهم اجعله عملًا خالصًا متقبّلًا.

أما بعد

فإنّه بعد هذا التطواف حول (**مزيّة الفروع على الأصول في الدرس النحوي والصرفي**) عُلم أنّ هذا الثنائي في الفكر النحوي بينهما من التلازم والتوافق النحوي ما بينهما وأنّ ذكر أحدهما مدعاةٌ للآخر.

كما أنهما من مرتكزات الفكر النحوي التي لُمْلِمَ بها شتات اللغة وضُبط كثيرٌ من ظواهرها.

وقد توصّلتُ من خلال هذا البحث إلى بعض النتائج التي يمكن إيجاز أبرزها فيما يلي:

(١) لا يُعْدَلُ عن الأصل إلى الفرع في الحكم إلا لزيادة فائدة أو أفضلية تميّز الفرع بها عليه كما تبيّن من دراسة المسائل.

(٢) للمزيَّة صورٌ تأتى عليها **فكما أن للأصل مزيّةً على فرعه**حتى جرى في الحكم عليه كما في حمل نصب وجرّ جمع المؤنث الصحيح في الكسر على نصب وجرّ جمع المذكر الصحيح في الياء لعلّة أن التأنيث فرعٌ عن التذكير فكان جمعُ الأول فرعًا عن جمع الآخر[١].

كذلك للفرع مزيةٌ على أصلهحتى حمل الأصل عليه كما حمل (الاسم) على فرعيه(الفعل والحرف) في منع الصرف، وفي البناء[٢].

بل إنَّ هناك فرعًا له مزيَّته على فرع آخر مناظرٍ له عن أصلهما معًا كما في مزيّة الجمع من نحو (عَبَاء وصلاء) عن التثنية والإفراد معًا حال الإعلال تخفيفًا[٣].

---

(١) ينظر: مدخل (تعريف الفرع).

(٢) السابق.

(٣) ينظر: الفصل الآخر ـ المبحث الثالث ـ المسألة الثانية.

(٣) ما من شيء لو خرج الفرع عن جادّة الأصل وتميّز بميْزة تقويه على أصله، فإنّ هذا مما يدلّ على قوة الفرع كما قال ابن جني: " الفروع إذا تمكّنت قويت قوةً تسوّغ حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم"[(١)].

التوصيات:

هذا وأوصى بتوجيه عناية الباحثين والدارسين إلى أن يقدّموا دراسات نحوية وصرفية في مثل هذا الاتجاه: من نحو(ثنائيات في النحو العربي) أو (قاعدة من القواعد الكلية التي تنضوي عليها الدراسات النحوية والتصريفية) مع بيان الأثر والثمرة المترتبة على ذلك ما أمكن.

والله من وراء القصد

(١) الخصائص ١/ ١٨٤.

الآيات القرآنية حسب ورودها في البحث

م	الآيـــــة	رقمها	اسم السورة
(١)	﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾	٢٤	النساء
(٢)	﴿لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ﴾.	١٠٣	النحل
(٣)	﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ﴾.....	٨٧	يوسف
(٤)	﴿أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾.....	٨٣ ٥١	الأسراء فصلت
(٥)	﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾.....	٢٥٦	البقرة
(٦)	﴿لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ﴾.	٢٢٦	البقرة
(٧)	﴿ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ﴾.	٢٨	الفجر

الأبيات الشعرية حسب ورودها في البحث

م	البيت		
(١)	وإنيِّ امْـرُؤٌ للخَيـلِ عِنْـدِي مَزِيَّـةٌ		عَـلَى فَـارِسِ الـبِرْذَوْنِ أوْ فَـارِسِ البغـلِ
(٢)	وَرَمْـلٍ كَـأوْرَاكِ العَـذَارَى قَطَعْتُـه		إذا أَلْبَسَـتْهُ المظْلِـمَاتُ الحنَـادِسُ
(٣)	تباركـتَ إنيّ مـن عَـذابكَ خَـائفُ		وإنيّ إليـكَ تائـبُ الـنَّفْسِ بـاخعُ
(٤)	مـا الـراحمُ القلـبِ ظَلّامًـا وإنْ ظُلِـمَا		ولا الكـريمُ بمنَّـاعٍ وإنْ حُرِمَـا
(٥)	وَمـا ذَاكَ مِـنْ ألّا تَكُـوني حَبيبـةً		وإنْ رِئَ بـالأخْلاقِ منْـكِ صُـدُودِ
(٦)	وكـلُّ خليـلٍ رَاءَني فَهْـو قائـلٌ		مـن اجلِـك هـذا هامـةُ اليـومِ أو غَـدِ
(٧)	مَـا اعتـاد حُـبُّ سُـليْمى حـينَ مُعْتـاد		ولا تقـضَّى بـوادي دَيْنهـا الطّـادِي

ثبت المصادر

(١) القرآن الكريم.
(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي تحقيق ودراسة د/ عبد الله علي الحسيني و د/ محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ط. الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
(٣) إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزيّة ت ٧٦٧هـ تح د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي دار أضواء السلف - الرياض ط الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
(٤) أسرار العربية للأنباري الناشر دار الأرقم بن أبي الأرقم ط. الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
(٥) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
(٦) إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تأليفابن السيد البطليوسي ، تحقيق د/ حمزة النشرتي. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. ط. الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
(٧) إصلاح المنطق لابن السكيت ، ت٢٤٤هـ تح/ محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي ط الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
(٨) الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة لبنان - بيروت ط. الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
(٩) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية علق عليه/ أبو محمد الأسيوطي دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط الأولى ١٣٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
(١٠) الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي تح د/ محمود فجال دار القلم - دمشق ط الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
(١١) أمالي ابن الشجري تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
(١٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري المكتبة العصرية ط الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م
(١٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبدالحميد دار الطلائع سنة ٢٠٠٩م.
(١٥) إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك تح/ محمد المهدي عبد الحي الناشر/ عمادة البحث العلمي بالسعودية ط. الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
(١٦) الإيضاح للفارسي تح ودراسة د/ كاظم بحر المرجان عالم الكتب ط الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(١٧) الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحد/ مازن المبارك - دار النفائس - بيروت ط الخامسة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
(١٨) البديع في علم العربية لابن الأثير تحقيق ودراسة د/ فتحي أحمد عليّ الدين جامعة أم القرى ط. الأولى ١٤٢٠هـ.
(١٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - لبنان- صيدا.
(٢٠) البيان في شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ، دراسة وتحقيق د/ علاء الدين حموية ، دار عمار لا ت.
(٢١) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي تح/ جماعة من المختصين من إصدارات وزارة الإرشاد.
(٢٢) التحقيقات على شرح الجلال للورقات لأبي زكريا فضل بن عبد الله مراد الناشر/ مركز الراسخون دار الظاهرية - الكويت ط. الأولى ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
(٢٣) ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي إعداد / عادل محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى. ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
(٢٤) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط. الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
(٢٥) التطبيق الصرفي للدكتور/ عبده الراجحي دار المسيرة ط الثالثة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
(٢٦) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي ١٩٨٣م.
(٢٧) التعريفات للشريف الجرجاني تح وضبط جماعة من العلماء بإشراف دار النشر الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
(٢٨) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
(٢٩) التعليقة على المقرب لابن النحاس تحقيق د/ جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة - عمان - الأردن الطبعة الأولى ٢٠٠٤م- ١٤٢٤هـ.
(٣٠) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق ودراسة أ.د/ علي محمد فاخر، وآخرين دار السلام الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
(٣١) تهذيب اللغة للأزهري تح/ محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
(٣٢) التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني تح د/ فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت لات.
(٣٣) توجيه اللمع شرح اللمع لابن الخباز تح أ.د/ فايز زكي محمد دياب دار السلام ط

الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
(٣٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان مكتبة الكليات الأزهرية ط الأولى ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.
(٣٥) التوطئة للشلوبين دراسة وتحقيق د/ يوسف أحمد المطوع ط الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٩٨م.
(٣٦) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي تح/ محمد رضوان الداية دار الفكر - دمشق ط الأولى ١٩٩٠م.
(٣٧) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني صححه/ أوتوير تزل، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط. الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
(٣٨) جمهرة اللغة - لابن دريد تح/ رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين - بيروت ط الأولى ١٩٨٧م.
(٣٩) الجاسوس على القاموس لأحمد فارس أفندي، مطبعة الجوائب قسطنطينية ١٢٩٩م.
(٤٠) الجني الداني في حروف المعاني للمرادي تح د/ فخر الدين قباوة وأ/ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ط الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
(٤١) جامع الدروس العربية للغلاييني ((ت ١٣٦٤هـ) المكتبة العصرية - صيدا - بيروت الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
(٤٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
(٤٣) الحجة للقراء السبعة للفارسي تح د/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي راجعه ودققه/ عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق دار المأمون للتراث دمشق - بيروت ط الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
(٤٤) الحدود في علم النحو للأبّذي ت ٨٦٠هـ تح/ نجاة حسن عبد الله نولي الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد ١١٢ لسنة ٣٣ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
(٤٥) حروف المعاني للزجاجي تح/ علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة ط الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
(٤٦) الخصائص لابن جني تح/ محمد علي النجار/ المكتبة العلمية لات
(٤٧) الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع لشهاب الدين الكوراني ٨٩٣هـ تح/ سعيد بن غالب كامل المجيدي، الجامعة الإسلامية بالمدنية المنورة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
(٤٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تح د/ أحمد محمد الخرّاط دار القلم دمشق لات.
(٤٩) ديوان ذي الرّمة قدم له وشرحه/ أحمد حسين بسج دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٥٠) ديوان القطامي تح د/ إبراهيم السامرائي - أحمد مطلوب- دار الثقافة - بيروت ط الأولى ١٩٦٠.
(٥١) ديوان كثيرة عزه جمعه وشرحه د/ إحسان عباس دار الثقافة - بيروت - لبنان ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
(٥٢) الراموز على الصحاح لـ/ السيد محمد بن السيد حسن (ت٨٦٦هـ) تح د/ محمد علي عبد الكريم الرديني دار أسامة - دمشق ط الثانية ١٩٨٦م.
(٥٣) السبعة في القراءات لابن مجاهد تح/شوقي ضيف دار المعارف بمصر ط الثانية ١٤٠٠هـ
(٥٤) سر صناعة الإعراب لابن جني - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
(٥٥) سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي تح د/ محمد أحمد الدالي ود/ شاكر الفحّام بيروت ط الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
(٥٦) شذا العَرف في فن الصرف للأستاذ الشيخ/ أحمد الحملاوي لا ط لات.
(٥٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المكتبة العصرية بيروت ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
(٥٨) شرح أبيات سيبويه للسيرافي تح د/ محمد علي الريح هاشم راجعه/ طه عبد الرؤوف سعدمكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
(٥٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تح/ عادل عبد المنعم أبو العباس دار الطلائع لات.
(٦٠) شرح التحفة الوردية لابن الوردي دراسة وتحقيق د/ عبد الله على الشلال - مكتبة الرشد الرياض ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
(٦١) شرح التسهيل لابن مالك تح د/ عبد الرحمن السيد، و د/ محمد بدوي المختون دار هجر للطباعة ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
(٦٢) شرح التصريف للثمانيني تح د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي مكتبة الرشد ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
(٦٣) شرح التعريف بضرورة التصريف لابن إياز تح أ.د/ هادي نهر، وأ.د/ هلال ناجي - دار الفكر للطباعة والنشر- الأردن ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
(٦٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تح د/ صاحب أبو جناح عالم الكتب ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
(٦٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضي تح/ محمد نور الحسن وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
(٦٦) شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك تح/ أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب - دار الكتب العلمية - لبنان بيروت ط الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
(٦٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي تح/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي دار الكتب العلمية

- بيروت لبنان ط الأولى ٢٠٠٨م.
(٦٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك حققه وقدّم له / عبد المنعم أحمد هريدي جامعة أم القرى ط الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
(٦٩) شرح اللمع لأبي الحسن الباقولي حققه د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة وزارة التعليم العالي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
(٧٠) شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي لات.
(٧١) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ تح/ خالد عبد الكريم المطبعة العصرية - الكويت ط الأولى ١٩٧٧م.
(٧٢) شرح الورقات في أصول الفقه لجلال الدين المحلى الشافعي قدّم له وحققه د/ حسام الدين بن موسى عفانه/ جامعة القدس فلسطين ط الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
(٧٣) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين المعروف بديكنقوز ت ٨٥٥هـ الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط الثالثة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
(٧٤) شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي دراسة وتحقيق د/ الشريف عبد الله الحسيني البركاتي المكتبة الفيصلية ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
(٧٥) الشافية في علم التصريف ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري لابن الحاجب تح/ حسن أحمد العثمان - المكتبة المكية ط الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
(٧٦) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري تح/ أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين بيروت ط الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
(٧٧) ضوابط الفكر النحوي د/ محمد عبد الفتاح الخطيب تقديم أ.د/ عبده الراجحي دار البصائر لات.
(٧٨) العدّة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى سنة ٤٥٨هـ تح د/ أحمد المباركي ط الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
(٧٩) العلل في النحو لابن الوراق تح/ مها مازن المبارك دار الفكر - دمشق ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
(٨٠) الغرة المخفية لابن الخباز في شرح الدرة الألفية لابن معط تح/ حامد محمد العبدلي دار الأنبار - بغداد - الرمادي ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
(٨١) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي تح د/ حسين محمد محمد شرف راجعه أ/ عبد السلام هارون الناشر الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ط الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
(٨٢) فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال لـ / محمد على طه الدرة الناشر: مكتبة

السوادي جدة - السعودية ط الثانية ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
(٨٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة لـ / صلاح الدين العلائي ت ٧٦١هـ تح حسن موسى الشاعر - دار البشير عمان ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
(٨٤) الفوائد والقواعد للثمانيني دراسة وتحقيق د/ عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
(٨٥) القاموس المحيط للفيروز آبادي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
(٨٦) كتاب سيبويه تح وشرح/ عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت ط الأولى لات.
(٨٧) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة تح د/ هادي عطية مطر الهلالي دار عمار - ط الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
(٨٨) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لـ محمد بن علي التهاوني (ت بعد ١١٥٨هـ) تقديم وإشراف د/ رفيق العجم تح د/ علي دحروج، مكتبة لبنان بيروت ط الأولى ١٩٩٦م.
(٨٩) الكناية في النحو لمحمد بن عبد الله بن محمود (ت٨١٩هـ) تح/ إسحاق محمد يحي جاد الله الجعبري دار ابن حزم ط الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
(٩٠) الكناش في النحو والصرف لأبي الفداء تح د/ علي الكبيسي و د/ صبري إبراهيم مركز الوثائق والدراسات النهائية جامعة قطر ١٤٠٣هـ - ١٩٩٣م.
(٩١) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د/ فيصل الحفيان، مكتبة الرشد الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠١م.
(٩٢) لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر بيروت ط الثالثة ١٤١٤هـ.
(٩٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تح/ غازي مختار طليمات، و د/ عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ودار الفكر بدمشق ط الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
(٩٤) اللمع في العربية لابن جني تح/ فائز فارس دار الكتب الثقافية - الكويت لات.
(٩٥) مجمل اللغة لابن فارس تح /زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
(٩٦) المحصول للرازي ت ٦٠٦هـ تح د/ طه العلواني مؤسسة الرسالة ط الثالثة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
(٩٧) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده تح/ عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية - بيروت ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
(٩٨) المحيط في اللغة للصاحب بن عباد تح/ محمد حسن آل ياسين عالم الكتب بيروت ط الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
(٩٩) المختصر في النحو لأبي منصور الجواليقي تح وتعليق أ.د/ محمد أبو المكارم قنديل ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(١٠٠) المخصص لابن سيده تح / خليل إبراهيم جفال دار إحياء التراث العربي - بيروت ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
(١٠١) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب تح/ علي حيدر دار الحكمة دمشق ١٩٧٢م.
(١٠٢) المسائل البصريات لأبي علي الفارسي تح د/ محمد الشاطر مطبعة المدني ط الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
(١٠٣) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي تح وتعليق د/ شريف عبد الكريم النجار دار عمار للنشر ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
(١٠٤) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح د/ محمد كامل بركات جامعة أم القرى، دار الفكر بدمشق ط الأولى ١٤٠٥هـ.
(١٠٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي - المكتبة العلمية - بيروت.
(١٠٦) معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
(١٠٧) معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي تح/ مهدي المخزومي دار إبراهيم السامرائي مؤسسة الأعلى للمطبوعات - بيروت ط الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
(١٠٨) معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور/ أحمد مختار عبد الحميد - عالم الكتب ط الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
(١٠٩) معجم متن اللغة د/ أحمد رضا عضو المجمع العلمي العربي بدمشق دار مكتبة الحياة - بيروت (١٩٥٨- ١٩٦٠م).
(١١٠) معاني الحروف للرماني تح د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر.
(١١١) معاني القرآن للأخفش تح د/ هدى محمود قراعة - مكتبة الخانجي - القاهرة ط الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
(١١٢) معاني القرآن للفراء تح / أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي - دار المصرية للتأليف ط الأولى
(١١٣) معاني النحو للدكتور/ فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر ط الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
(١١٤) المُعْلم في النحو لابن الدبّاس ت ٥٠٠هـ تح أ.د/ عامر فائل محمد بلحاف، دار النشر (ملامح) ط الأولى سنة ٢٠٢٢م.
(١١٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تح/ محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
(١١٦) المفتاح في الصرف صنّفه/ عبد القاهر الجرجاني، حقّقه وقدم له د/ علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة - دار الأمل - ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(١١٧) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري تح د/ علي بو ملحم مكتبة الهلال - بيروت ط الأولى ١٩٩٣م.
(١١٨) المقتضب للمبرد تح/ محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب - بيروت.
(١١٩) المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي تح د/ شعبان عبد الوهاب محمد - الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية.
(١٢٠) المقرّب ومعه مثل المقرّب لابن عصفور تح/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
(١٢١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي ت ٧٩٠هـ تحقيق مجموعة كبيرة من المحققين منهم أ.د/ محمد البناء ود/ عبد المجيد قطامش، ود/ عبد الرحمن العثيمين لا ط لا ت.
(١٢٢) مقاييس اللغة لابن فارس تح/ عبد السلام هارون دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
(١٢٣) الممتع في التصريف لابن عصفور تح د/ فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة - بيروت.
(١٢٤) المنتخب من كلام العرب لكراع النمل سنة ٣٠٩هـ تح د/ محمد العمري جامعة أم القرى ط الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
(١٢٥) من ذخائر العرب ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق(لابن مالك) تح/ محمد المهدي عمار- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط ٢٩، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
(١٢٦) المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف للمازني- دار احياء التراث القديم ط الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
(١٢٧) من قضايا الخلاف الصرفي في ضوء اللغات السامية. القلب (المكاني) بحث د/ توفيق محمد صالح - دار المنظومة.
(١٢٨) النحو الوافي لـ / عباس حسن دار المعارف ط الخامسة عشرة.
(١٢٩) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تح/ طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي المكتبة العلمية بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
(١٣٠) النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تح ودراسة د/ محمد عبد القادر أحمد دار الشروق ط الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
(١٣١) النوادر لأبي مسحل الأعرابي تح د/ عزة حسن دمشق مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
(١٣٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تح/ عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية بمصر لا ت.

References

= **The Holy Qur'an**

(1) al-Irshād ilá ʿilm al-iʿrāb Alkyshy taḥqīq wa-dirāsat Dr / ʿAbd Allāh ʿAlī al-Ḥusaynī and Dr / Muḥsin Sālim al-ʿUmayrī, Umm al-Qurá university, first edition 1410 AH-1989AC

(2) Irshād al-sālik ilá ḥalla Alfīyat Ibn Mālik li-Ibn Qayyim aljwzyyh t 767h tḥ D / Muḥammad ibn ʿAwaḍ ibn Muḥammad al-Sahlī Dār Aḍwā' al-Salaf - al-Riyāḍ Ṭ al-ūlá 1373h-1954m.

(3) Asrār al-ʿArabīyah ll'nbāry Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam first edition 1420 AH-1999 AC.

(4) Al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir fī al-naḥw Al-Suyūṭī taḥqīq al-Duktūr / ʿAbd al-ʿĀl Sālim Mukarram - Mu'assasat al-Risālah - first edition 1406AH-1985 AC.

(5) Iṣlāḥ al-khalal al-wāqiʿ fī al-Jamal llzjājy Ibn al-Sayyid al-Baṭalyawsī, taḥqīq Dr / Ḥamzah alnshrty. Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah. Bayrūt - Lubnān. First edition 1424 AH-2003 AC

(6) Iṣlāḥ al-manṭiq li-Ibn al-Sikkīt, t244h tḥ / Muḥammad Murʿib, Dār Iḥyā' al-Turāth al-first edition 1423 AH-2002 AC

(7) Al-Uṣūl fī al-naḥw -Ibn al-Sarrāj taḥqīq Dr / ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Mu'assasat al-Risālah Lubnān-Bayrūt third edition 1408 AH-1988 AC.

(8) Iʿrāb al-qirā'āt al-sabʿ wa-ʿilalihā li-Ibn Khālawayh ʿallaqa ʿalayhi / Abū Muḥammad al-Asyūṭī Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah - Bayrūt - Lubnān first edition 1327 AH-2006 AC.

(9) Al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw wa-jadalih lil-Suyūṭī tḥ Dr / Maḥmoūd Fajjāl Dār al-Qalam - Damascus- first edition 1409 AH-1989 AC.

(10) Amālī Ibn al-Shajarī taḥqīq wa-dirāsat al-Duktūr / Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī Maktabat al-Khānjī-ālqāhrh. First edition 1413 AH-1991 AC.

فهرس الموضوعـات

الموضـــــوع **الصفحة**

مقدمة ١٢٧٧
مدخل ١٢٨٣
أولًا: تعريف المزيّة ١٢٨٣
ثانيًا: تعريف الأصل ١٢٨٦
ثالثًا: تعريف الفرع ١٢٨٩
الفصل الأول: مزيّةُ الفروع على الأصول في الدرس النحوي ١٢٩٤
المبحث الأول: النكرة والمعرفة ١٢٩٥
المبحث الثاني: الفاعل (تأنيث الفعل وتذكيره) ١٢٩٦
المبحث الثالث: (إنّ وأخواتها) ١٢٩٨
المبحث الرابع: (باب الصفة المشبهة باسم الفاعل) ١٣٠١
المبحث الخامس: حروف القسم ١٣٠٥
المبحث السادس: (الممنوع من الصرف) ١٣٠٧
الفصل الآخر: مزيّة الفروع على الأصول في الدرس الصرفي ١٣١٢
المبحث الأول: القلب المكاني ١٣١٣
المبحث الثاني: من تقسيمات الاسم (التذكير والتأنيث) ١٣٢١
المبحث الثالث: (الإعلال) وفيه ١٣٢٣
خاتمةُ البحث ١٣٢٩
الآيات القرآنية حسب ورودها في البحث ١٣٣١
الأبيات الشعرية حسب ورودها في البحث ١٣٣٢
ثبت المصادر ١٣٣٣
فهرس الموضوعـات ١٣٤٢